دور التأمين فى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة فى الدول النامية

الـدكـتـــور

محمد نصر زكى السيد الهمشرى

مدرس الاقتصاد

بمعهد العبور العالى

مقدمة
للإداره والحاسبات ونظم المعلومات

يشهد العالم منذ النصف الثانى من القرن العشرين وحتى يومنا هذا تنافساً بين الدول ولاسيما الدول الناميه ، فى إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبيه وإستثمارها فى المشاريع الإقتصاديه بهدف التعجيل والإسراع فى حركة التنميه واللحاق بركب التطور الحاصل فى الدول المتقدمه. غير أن إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبيه ووضعها قيد الإستثمار ليس بالأمر السهل ؛ لأن أصحاب رؤوس الأموال ليسوا مستعدين للمجازفه برؤوس أموالهم فى بيئه غير صالحه للإستثمار ؛ إذ إنهم يبحثون عن بيئه إستثماريه آمنه تتوفر فيها الضمانات والحوافز اللازمه لتوظيف تلك الأموال وتحقيق المزيد من الأرباح ، وأحد تلك الضمانات التى يمكن تقديمها للمستثمر الأجنبى هى توفير خدمه تأمينيه متطوره كالتى يحصل عليها فى بلده .

ويعد التأمين من أهم الوسائل التى تُطمئن أصحاب رؤوس الأموال والأعمال ، كونها توفر الضمان من أخطار قد تكون جسيمه فى حجمها لكنها تتصف بكونها قابله للتأمين ، الأمر الذى أدى إلى تشجيع المستثمر وإطلاق أكبر حجم من أمواله ووضعها فى حيز الأعمال . وبهذا فإن موضوع البحث هو دور التأمين فى جذب الإستثمارات الأجنبيه المباشره فى الدول الناميه ؛ لذا يسعى البحث إلى بيان دور التأمين فى تطوير وتحسين عملية جذب الإستثمارات الأجنبيه المباشره ، فضلًا عن التعرف على متطلبات توفير الأغطيه التأمينيه لعينة الدراسه، ومستوى قوتها، وذلك من خلال تجربتى ماليزيا والأرجنتين .

تسعى الدول الناميه وعلى غرار باقى دول العالم إلى القيام بالعديد من الإصلاحات الإقتصاديه وتطبيق عدد من الإجراءات من أجل التكيف مع مختلف التحديات العالميه وكان من بينها إنشاء أسواق الأوراق الماليه فيها ، ومن أجل مواكبة التطورات الحاصله على الساحه الإقتصاديه العالميه فقد أقدمت حكومات هذه الدول جاهدةً على ربط إقتصادياتُها بالأسواق العالميه ، وذلك بعد تبنى سياسة العولمه الماليه لتطوير وتفعيل أسواق أوراقها الماليه

بعدما أصبحت هذه الأخيره تلعب دوراً على الساحه العالميه كمركز إستقطاب لجانب مهم من تدفقات رؤوس الأموال الدوليه ألا وهو الإستثمار الأجنبى غير المباشر فى هذه الأسواق ، والذى كان له الأثر الأكبر في إزدهار الكثير من البورصات العالميه وفى الوقت الذى كان له أيضاً أثر كبير فى إنهيار عدد منها (1) .

ولقد ساهمت العولمه الماليه من خلال آلياتها المختلفه فى تقريب المسافات بين الدول ، وخاصةً الأسواق الماليه ، حيث تم تحرير الأسواق الماليه فى كل الدول ، وبإعتبار سوق رأس المال أحد أهم ركائز التنميه فى كافة الدول فقد أصبح إنتقاله موضوعاً بالغ الأهميه ، نظراً للدور الذى تلعبه أسواق الأوراق الماليه فى إقتصاديات الدول ، حيث تساقطت الحواجز أمام حركة رأس المال ، فى الوقت الذى لم يعد فيه أمام الدول الناميه بديل آخر لفتح إقتصادياتها أمام حركة رأس المال ، ونجحت بعض الدول الناميه فى إجتذاب حجم كبير من التدفقات الرأسماليه من خلال مجموعه من الإجراءات والتدابير متمثله فى برامج الإصلاح الإقتصادى كإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال وخفض معدلات التضخم وإصلاحات ضريبيه ، بالإضافه إلى توافر مجموعه من العوامل الداخليه والخارجيه ، فالعوامل الدافعه للتدفقات الرأسماليه إلى هذه الدول تأتى فى مقدمتها إنخفاض أسعار الفائده ، تباطؤ النمو الإقتصادى فى الدول الصناعيه ، أما العوامل الجاذبه للتدفقات الرأسماليه ، ورغبة المستثمرين فى تنويع إستثماراتهم وتقليل المخاطر والإتجاه إلى التحرير المالى ، وتكامل الأسواق مالياً وتجارياً على المستوى العالمى(2) .

فإستعداد أى دوله للتكامل المالى يمكن أن يتم ترجمته أو تفسيره على أنه إشارة إلى قيام هذه الدوله بتطبيق سياسات جاذبه للإستثمار الأجنبى فى

---

(1) طرابش ابراهيم، بربري محمد أمين، دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تنشيط سوق الأوراق المالية : دراسة حالة سوق الاوراق المالية بمصر 2004–2017، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 7 يونيو 2019، ص 130.

(2)زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الإسكندرية، مطبعة الفتح، دون تاريخ نشر، ص213

المستقبل . وتشير بعض الدراسات إلى أن إزالة القيود المفروضه على رأس المال يمكن من خلال ما تحمله فى طياتها من إشارات أن ينتج عنها زياده ف تدفقات رؤوس الأموال الداخله للدوله (1).

ولا شك في أن تدفقات رؤوس الأموال تحمل فى طياتها منافع ومخاطر فى نفس الوقت ، حيث أنها أحياناً تلعب دوراً فى خلق نوع من عدم الإستقرار فى الدول الناميه ، الأمر الذى يتجلى بوضوح إذا ما إندلعت أزمات ماليه نتيجه للتراجع والخروج المفاجئ لهذه التدفقات . إلا أنها فى نفس الوقت ، قد تساهم فى توفير رأس المال الذى يساعد فى تحقيق النمو الإقتصادى والتنميه . وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن صور تدفقات رؤوس الأموال المختلفه ليست كلها متساويه فى درجات إستقرارها وبالتالى فى تأثيرها على إحتمال إندلاع الأزمات الماليه . ولعل أهم صور تدفقات رؤوس الأموال تتمثل في : تدفقات إستثمارات الحافظه وتدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر وتدفقات المديونيه [2] .

كما وأن تدفق الإستثمارات الأجنبيه المباشره يعد أحد أهم الفوائد الناتجه عن العولمه الماليه . وقد إزدادت الأهميه النسبيه لتدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر بدرجه كبيره فى السنوات الأخيره مما جعلها من أهم أشكال التمويل الدولى الخاص بالنسبه لإقتصاديات الدول الناميه . كما تؤكد الدراسات على أن الإستثمار الأجنبى المباشر من المفترض أن ينتج عنه فوائد أكثر من تلك الناتجه عن الأنواع الأخرى من التدفقات الماليه ، نظراً لإنه بالإضافه إلى تأثيره على زيادة المتاح من رأس المال محلياً (3) (وذلك إذا ما كان فى شكل إستثمار جديد أو توسع فى إستثمار

---

(1)Laurenceson, James, and J. C. H. Chai. 1998. Financial liberalization and financial depth in China. Savings and Development 22 (4): 393-413.

(2) رضا مصيلحى احمد إسماعيل ، اثر الاستثمار الاجنبى المباشر على سوق العمل فى قطاع البترول ، رسالة ماجستير ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، المعهد القومي للإدارة العليا ، 2005، ص –ص: 11-16

(3)Beck, Thorsten, and Ross Levine. 2002. Stock markets, banks, and growth: Panel evidence. NBER Working Paper 9082, July.,2002, pp17-33.

قائم ولكن ذلك لا يتحقق إذا ما إتخذ شكل عمليات الإستحواذ والإندماج) ، فإنه له أثر إيجابى على الإنتاجيه وذلك من خلال نقل التكنولوجيا والخبرات الإداريه . إلا أن بعض الدراسات التطبيقيه لاحظت أن الإستثمار الأجنبي المباشر يؤدى إلى زيادة النمو فقط فى الإقتصاديات التى تمتلك بعض المتطلبات الأساسيه السليمه ، والتى تتضمن توافر مستويات مرتفعه من رأس المال البشرى ، ووجود قطاع مالى متطور ، وتبنى سياسات تشجع على حرية التجاره . كما أشارت إلى أن تلك الفوائد تعتمد على التكوين أو الهيكل القطاعى وتداخلاته مع الإستثمار المحلى(1)

يلاحظ أن الإستثمار الأجنبى المباشر يعد أقل تدفقات رؤوس للأموال المتجهه للدول الناميه تذبذباً ، نظراً إلى طبيعة تلك الإستثمارات طويلة الأجل والثابته نسبياً – فعلى سبيل المثال (لوحظ أن تدفقات الإستثمارات الأجنبيه المباشره فى دول شرق آسيا ظلت مستقره خلال الأزمه
الآسيويه ، فى حين كانت الأشكال الأخرى من التدفقات – إستثمارات الحافظه والمديونيه وبشكل خاص قصيرة الأجل – عرضه للعديد من التغيرات والتقلبات خلال نفس الفتره . (1)

أولاً :- مشكلة البحث :-

يرتكز الإستثمار الأجنبى على الجهات المستثمره من خارج الدوله ، حيث يتم تكوين رأس مال حقيقى جديد خارج الدوله ، وينقسم إلى قسمين (1- إستثمار أجنبى مباشر :- وهو ما يمتلكه أو يديره أجانب بسبب تملكهم لحصه كبيره من رأس المال , ويشمل الإستثمارات الثابته من مصانع وآلات , وإستثمارات فى المخزون , وإستثمار عقارى ، 2- الإستثمار الأجنبى غير المباشر " الإستثمار فى الأوراق الماليه " وهى أشكال قروض أجنبيه ، أو شراء أسهم أو سندات , والهدف منها الربح بدون جهد إدارى) ..

وتتمثل مشكلة البحث فى مجال ضمانات المستثمر الأجنبى وحوافزه ؛ إذ أن مختلف الدول تسعى إلى جذب الإستثمارات الأجنبيه بواسطة توفير المناخ الملائم القادر على إستقرار رؤوس الأموال الأجنبيه فى الدول المضيفه لها،

(1)فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة الخارجية، للدول النامية، مكتبة مديولي، الطبعة الأولى القاهرة 2000 ، ص44.

وتوفير الحمايه من المخاطر التى يمكن أن يتعرض لها المستثمر الأجنبى . فيعد التأمين أحد تلك الضمانات التى يتحقق فيها معنى الحمايه من الأخطار التى تدخل فى توقعات الأفراد ، وتحقيقها يُعنى الإضرار بمصالح المستثمر الأجنبى ، ومن هنا جاء السؤال الرئيسى :

ما هو دور التأمين فى جذب الإستثمارات الأجنبيه المباشره فى الدول النامیه ؟ وتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعيه وهى :-

- ما هو دور محددات الإستثمار الأجنبى المباشر الإقتصاديه والسياسيه فى إمكانية الإستضافه من عدمها، لدى الدول الناميه ؟
- هل توفير الأغطيه التأمينيه المناسبه سيوفر بيئه يمكن أن تساعد على جذب المستثمر الأجنبي ، وهل يتعلق ذلك بالتأمين فقط ؟
- هل يتوافر فى الدول الناميه ضمانات تشريعيه تكفل حماية حقوق المستثمر الأجنبى من المخاطر والمعوقات التى يمكن أن يتعرض لها ؟
- مدى الإستفاده من تجربتى ماليزيا والأرجنتين فى جذب المستثمر الأجنبى والحفاظ عليه

ثانياً :- أهمية البحث :-

تُبرز أهمية البحث فيما يلى :

- تأتى هذه الدراسه لتسهم فى سد فراغ فى الدراسات الإقتصاديه العلميه المتعلقه بقطاع التأمين الذى يعانى من ندره فى هذا المجال ؛ إذ أن هذه الدراسه ستُركز على إمكانية إستخدام قطاع التأمين بوصفه أداه فى جذب الإستثمارات الأجنبيه .
- الوقوف على إمكانية شركات التأمين فى توفير وثائق وتغطيات تأمينيه خاصه بالمستثمرين الأجانب .
- المساهمه فى توفير البيئه الجاذبه للإستثمار الأجنبي عن طريق دراسة مقترحات المستثمرين الأجانب وكيفية تلبيتها فى قطاع التأمين خصوصاً.
- إيضاح الدور الكبير لقطاع التأمين فى إقتصاد بعض الدول الناميه ، بما يظهر الدور الهام الذى يمكن أن يلعبه هذا القطاع فى جذب المستثمر الأجنبي .

- دراسة وعرض الفرص المتاحه لقطاع التأمين فى سبيل وصوله إلى موقع متقدم فى إقتصاد بعض الدول الناميه ، من خلال دراسة دوره وأهميته فى بعض مجالات الإقتصاد .
- الوصول إلى مقترحات لتعزيز دور قطاع التأمين فى إقتصاد بعض الدول الناميه .
- الوقوف على المشاكل والمعوقات التى تواجه قطاع التأمين فى إعتماده كوسيله من وسائل جذب الإستثمار الأجنبى .

ثالثاً :- أهداف البحث :-

يسعى البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف وتشمل الآتى :

- توضيح دور قطاع التأمين فى المشاركه فى تشجيع عملية جذب الإستثمارات الأجنبيه.
- بيان الإطار القانون المنظم للعلاقه بين قطاع التأمين والإستثمار الأجنبى.
- إستعراض عدد من التجارب التى قامت بها بعض الدول الأخرى مثل ماليزيا والأرجنتين فى جذب المستثمر الأجنبى والحفاظ عليه .
- تقديم بعض التوصيات التى تساعد فى الإرتقاء بقطاع التأمين بإعتباره أهم الأدوات لجذب المدخرات فى النظام المالى .

رابعاً :- الدراسات السابقه

دراسة : هديل ضياء حسن الخزرجى ، بعنوان : دور قطاع التأمين فى جذب الإستثمار الأجنبى فى العراق كنموذج مقترح لوثيقة تأمين ، رسالة ماجستير بالمعهد العالى للدراسات المحاسبيه والماليه ، جامعة بغداد ، العراق ، 2018م .

هدفت الدراسه إلى تقليل حجم المخاوف والأخطار التى يتعرض لها المستثمر الأجنبي فى العراق ، ولكى يكون لقطاع التأمين فى العراق دورًا فى جذب المستثمرين ، تم تصميم كنموذج مقترح لوثيقة تأمين خاصة بالمستثمر الأجنبي ؛ إذ قامت الباحثه بدراسة البيئه الإستثماريه فى العراق ومحدداتها فضلًا عن متطلبات إصلاحها ومدى قدرة قطاع التأمين على جذب الشركات الأجنبيه للإستثمار فى العراق . أما الجانب العملى فقد تضمن إعداد إستمارة إستبانه ، وزعت على عينه عشوائيه مكونه من (95) مديرًا من الإدارات العليا بالإضافه إلى معاونيهم ، فى عينه من شركات التأمين العراقيه العامه والخاصه ، كما تم إجراء عدد من اللقاءات مع المديرين العاملين فى ثلاث شركات

أجنبيه وهى : Shill, Lukoil, BGC . ومن أهم النتائج أن هناك تأثير ذو دلاله معنويه لقطاع التأمين فى جذب المستثمر الأجنبى فى البيئه الإستثماريه .

دراسة: طرفة شريقي ، بعنوان : دور قطاع التأمين فى النشاط الإقتصادى ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلميه – سلسلة العلوم الإقتصاديه والقانونيه ، المجلد (30) ، العدد (4) ، 2008م :

هدفت الدراسه إلى بيان الدور الهام للتأمين فى النشاط الإقتصادى ، وموقع هذا القطاع فى الإقتصاد الوطنى لبعض دول العالم ، وتحديد بعض الأوجه التى يؤثر من خلالها التأمين فى النشاط الإقتصادى خاصة فى الصناعه والزراعه ، إضافةً إلى إيضاح موقع قطاع التأمين فى إقتصاد بعض دول العالم وإرتباط تطور هذا القطاع بالتطور الإقتصادى العام ف تلك الدول، محاولين بذلك الوصول إلى توصيات موضوعيه قابله للتطبيق العملى ، تسهم بتنمية وتطوير هذا القطاع فى سوريا .

خامساً :- منهج البحث :-

إعتمدنا فى هذا البحث على المنهج الوصفى التحليلى لوصف بعض الظواهر التأمينيه وتحليل آثارها الإقتصاديه ودورها فى جذب المستثمر الأجنبى .

سادساً :- تقسيم البحث :-

تتكون خطة البحث من المقدمه – وفيها : مشكلة البحث ، وأهمية البحث ، وأهداف البحث والدراسات السابقه ، ومنهج البحث ، وتقسيم البحث . وأربعة مباحث كما يلى :

المبحث الأول : الإطار النظرى للدراسه :-

أولاً : قطاع التأمين .

ثانياً : الإستثمار الأجنبى .

ثالثاً : الدول الناميه .

المبحث الثانى : خصائص الإستثمار .

المبحث الثالث : الإستثمارات الأجنبيه المباشره الثنائيه .

الخاتمه: أهم النتائج والتوصيات المستقبليه .

المبحث الأول
الإطار الـنـظرى للدراســه

أولاً : قطاع التأمين :-

تعريف التأمين :-

التأمين فى اللغه مصدر أمَّن يؤمَّن مأخوذه من الإطمئنان الذى هو ضد الخوف ومن الأمانه التى هى ضد الخيانه . يقال أمَّنهُ تأميناً وإئتمنه وإستأمنه[1]. وصار يُستخدم التأمين للدلاله على عقد خاص تقوم به شركات التأمين تدفع بموجبه مبلغاً فى حال وقوع حادث معين لشخص يدفع لها قسطاً من المال[2].

ثانياً : الإستثمار الأجنبى المباشر :-

أ– الإستثمار فى اللغه :– مشتق من الثمر ، أى حمل الشجر وأنواع المال ، ويقال " ثمر الرجل ماله : نماه ، وأثمر الرجل : كثر ماله "[3].

ب– الإستثمار فى الفقه الإسلامى :– قد يتعذر الوقوف على تحديد صريح لمفهوم الإستثمار من المنظور الفقهى , نظرًا لعزوف الفقهاء السابقين عن إستخدام مصطلح الإستثمار ، وإستبداله بلفظ الإستنماء حيناً، ولفظ التنميه حيناً آخر ، ولفظ النماء تارةً [4].

فقد ذكر الكاسانى ، فى كتابه بدائع الصنائع ، عند تعريفه لعقد المضاربه " أن المقصود من عقد المضاربه هو إستنماء المال ..."[5].

كما ذكر الفقيه المالكى الإمام الدردير، فى كتابه الشرح الصغير , لفظ التنميه للدلاله على معنى الإستثمار , فى باب القراض , حيث قال : " القراض جائز , لأن الضروره دعت إليه ، لحاجة الناس إلى التصرف فى أموالهم , وليس كل أحد يقدر على التنميه بنفسه [6].

1() مختار الصحاح (ص26) مادة (أ م ن)، المنجد الأبجدي ص 223 .

2() المعجم الوسيط (28/1) مادة (أمن) . ورمز له مج وهو اللفظ الذي أقرّه مجمع اللغة العربيّة .

(3) تاج العروس من جواهر القاموس ص 149/6 مادة ثمر. لسان العرب، 406/4 مادة ثمر.

(4) قطب مصطفى، الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النقاش للنشر، الأردن، ط1، 1420، ص 17،20.

(5) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، جـ6 / ص 88، دار الكتاب العربي، لبنان ، ط 2، 1402.

(6) الدردير، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، جـ5 / 181، مطبعة الحلبي.

بينما إستخدم الشافعيه لفظ نماء للدلاله على معنى الإستثمار, وهذا نص ما قاله النووى : " الأثمان فى المقارضه لا يتوصل إلى نمائها المقصود إلا بالعمل , فجاز المعامله عليها ببعض النماء الخارج منها " [1] . بينما قال الشيراهزى : " التجاره يطلب بها نماء المال " [2].

ويمكن التمييز بين الإستثمار الأجنبى المباشر والغير مباشر حيث الأول هو قيام المستثمر سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً بممارسة نشاط إقتصادى فى دولة ما وبإدارة هذا النشاط سواء كانت الملكيه كامله أو جزءً فى رأس المال المحلى للدوله المضيفه بشكل يضمن سيطرته على إدارة النشاط الإقتصادى وتوجيهه ، أما الإستثمار الأجنبى غير المباشر فهو الإستثمار الذى يتخذ شكل قروض مقدمه من قبل الأفراد أو الهيئات أو الشركات الأجنبيه أو تكون على شكل إكتتاب فى الأسهم والسندات الصادره من الدوله المضيفه على أن يكون للمستثمر الأجنبى حصه من الأسهم تخوله إدارة الشركه والسيطره عليها ، ويمكن أن تكون القروض من حكومات أخرى لتلبية إحتياجات الإستثمار المحلى ، غير أن هذه القروض تتضمن فى أغلب الأحيان شروطاً تعسفيه كفترات الإستحقاق ونسبة الفوائد وما قد يترتب على القرض من متأخرات وخدمات الديون فى حال عدم السداد فى تواريخ الإستحقاق ، كل ذلك يمثل عبئاً كبيراً على ميزانية الحكومه المقترضه كما يمكن أن تكون القروض من المؤسسات والمنظمات الدوليه ، ورغم تميزها بتسهيلات ميسره كفترات السماح ونسب الفوائد الضئيله وشروط خدمات الديون إلا أن الضغوط السياسيه والإقتصاديه تمثل أكبر عائق للحصول علي مثل هذه القروض فضلاً عن الإجراءات المعقده التى قد تفوت فرصة الإستفاده من القرض بالوقت المناسب على الدوله المقترضه (3).

(1) النووي, المجموع شرح المهذب, جـ189/14, الناشر زكريا يوسف, مطبعة الإمام .

(2) الشيرازي, المهذب في فقه الإمام الشافعي, جـ159/1, مطبعة الحلبي بمصر .

(3) المرجع السابق ، ص9.

وقد أدى تفاقم أزمة المديونيه الخارجيه للبلدان الناميه فى عام 1982 إلى حدوث تحول كبير فى مصادر التمويل بالنسبه لهذه البلدان ، حيث تقلصت مساعدات التنميه الرسميه بسبب القيود المفروضه عليها من قبل البنك الدولى ، وصندوق النقد الدوليين فى حين إكتسب التمويل من المصادر الخاصه أهميه متزايده خلال عقد التسعينات من القرن العشرين وحل محل المعونه الرسميه إذا إنخفض نصيب البلدان الناميه من إجمالى التدفقات الرأسماليه طويلة الأجل من 59% عام 1990 – إلى 27.6 عام 2003 ، فى حين تزايد النصيب الرسمى النسبى لتدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر من إجمالى التدفقات 75.8% عام 2001 ، وتراجع إلى 55.1% عام 2003 ، كما إرتفع من إجمالى التدفقات الرأسماليه الخاصه من 59.7% عام 1990 إلى 59.6% عام 2002 ، وإنخفض إلى 76.1% فى عام 2003 (1).

ولقد تزايدت أهمية الإستثمار الأجنبى المباشر للبلدان الناميه ، ليس بإعتباره أحد مصادر التمويل الخاص الطويل الأجل فحسب ، بل لحجم المنافع التى تصاحب تدفقات هذا الإستثمار والتى يتمثل أهمها فى نقل التكنولوجيا ، وزيادة الصادرات المحليه ونقل الخبرات الإداريه والفنيه ، وتوفير فرص العمل المحليه والنفاذ للأسواق الخارجيه ، وتأثيره الإيجابى على الإستثمار المحلى.

ويعد الإستثمار أحد أهم محددات التنميه الإقتصاديه ، حيث شغل موضوع الإستثمار حيزاً كبيراً من إهتمام الإقتصاديين والساسه بقضايا التنميه والنمو على مر العصور، كما يعد محركاً أساسياً للنشاط الإقتصادى ، ووسيله أساسيه لخلق فرص العمل وزيادة الدخل بإعتباره مصدراً لتوسيع الطاقه الإنتاجيه وزيادة الإنتاج .

ويهدف الإستثمار إلى زيادة الدخل القومى ، وخلق فرص عمل ، وزيادة الإنتاج ، ودعم عملية التنميه الإقتصاديه والميزان التجارى وميزان المدفوعات ، ولذا تسعى الدوله المضيفه (ليبيا) ، إلى توفير المناخ

---

(1) فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات، القاهرة، دار النهضة العربية، 2008، ص1.

الإستثمارى ، ومنح المستثمرين المزيد من حوافز وضمانات الإستثمار ، سواء كان ذلك بإدخال بعض التعديلات عل قوانين الإستثمار القائمه بالفعل ، أو بإصدار التعديلات على قوانين الإستثمار القائمه بالفعل ، أو بإصدار تشريعات جديده تتواكب مع تحديات التنميه ، وذلك بهدف المساهمه فى تحقيق الأهداف التنمويه التى تسعى إليها الدوله .

ولقد أصبح الإستثمار إنعكاساً للواقع الإقتصادى والإجتماعى وقدرة الدوله على جذب الإستثمارات وخاصة الإستثمارات الأجنبيه المباشره ، وذلك فى ظل إنحسار الدور الإستثمارى للدوله ، مما أسهم فى جعل التنافس على جذب الإستثمارات الأجنبيه المباشره يمثل المرتبه الأولى بين الدول حيث أخذ مكانته من منظور التنميه الإقتصاديه الشامله ، أضف إلى ذلك إلى أن العلاقه فيما بين الإستثمار الأجنبى المباشر والتنميه الإقتصاديه يمكن إيضاحها من خلال تعريف النمو الإقتصادى بأنه " الزياده فى الدخل الفردى الحقيقى من خلال ترك الأمور للظروف العفويه دون إتخاذ تدابيرها " .

أما مفهوم التنميه الإقتصاديه فيعنى " إجراءات وسياسات وتدابير متعمده تتمثل فى تغيير بنيان وهيكل الإقتصاد القومى وتهدف إلى تحقيق زياده سريعه ودائمه فى متوسط دخل الفرد الحقيقى عبر فتره ممتده من الزمن ، بحيث يستفيد منها الغالبيه العظمى من الأفراد "(1).

وإنطلاقاً من دور الإستثمار الأجنبى المباشر الهام فى إقتصاديات الدول المختلفه التى تواجه كثير من المشكلات التى تعوق جهودها فى سبيل رفع معدلات التنميه بها نتيجة لعدد من العوامل الأساسيه فى مقدمتها إنخفاض حجم الإستثمارات ، وكذلك ما يعرف بالفجوه التمويليه الناتجه عن ندرة الإدخار المحلى اللازم لتمويل الإستثمارات المطلوبه لتعزيز التنميه الإقتصاديه.

وتتنافس الدول المتقدمه والناميه على حد سواء فى تهيئة بيئة الأعمال لجذب الإستثمارات المحليه والأجنبيه وللحد من الإقتراض الخارجي ، وما يحمله من أعباء ومخاطر المديونيه الخارجيه فى الأجل الطويل خاصة وأن

([1]) شيرين محمد حنفي محمود، إصلاح البنية التشريعية والمؤسسية وأثرهما على معدلات نمو الاستثمار خلال الفترة (1990-2006)، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2009، ص1.

الدول الناميه قد تبين لها أن إحتمالات زيادة المعونات والقروض الخارجيه غير وارده فى المستقبل القريب ، وإن تمويل الإستثمار عن طريق الإستدانه الداخليه له عواقبه السلبيه على معدل التضخم ولا يمكن الإعتماد عليه ، بالإضافه إلى أن الإستثمارات الأجنبيه المباشره تيسر الحصول على الفن الإنتاجى المصاحب لها ، هذا فضلاً عن نقل المخاطره وخفض تكاليفها، فالإستثمار الأجنبى المباشر يتحمل كل نتائج المشروع .

ويرى البعض أن الإستثمار يعنى التضحيه بمنفعه أو أموال حاليه من أجل الحصول على منفعه أو أموال مستقبليه ، ويرتبط بالتعريف عنصران من العناصر المهمه وهما عنصر الزمن وعنصر المخاطره.

ويتفق الباحث مع بعض الآراء الذى يرى أن هذا التعريف غير دقيق ، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الإستثمار بطبيعته يختلف عن الإدخار والذى يعنى الإمتناع عن جزء من الإستهلاك الحالى من أجل الحصول على مزيد من الإستهلاك فى المستقبل ، أى هو الإستهلاك المضحى به (1).

مفهوم الإستثمار الأجنبى المباشر من المنظور الإقتصادى المعاصر :-

ذهب بعض الكتاب إلى تعريف الإستثمار الأجنبى المباشر بأنه " تكوين منشأة أعمال جديده , أو توسيع منشأه قائمه وذلك عن طريق مقيمى دوله معينه ضمن حدود دوله أخرى "[2]. " أو بأنه نشاط إستثمارى طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم فى بلد مضيف ، بقصد المشاركه الفعليه أو الإستقلال بالإداره والقرار "[3].

---

(1) عبد الله الشاملي شمس الدين، إدارة سياسات الاستثمار في الدول النامية دراسة مقارنة مع التركيز علي مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر 2007، ص ص 86-87.

(2) جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، تعريب طه منصور، دار المريخ الرياض ص 699.

(3) الشركة العربية لمصائد الأسماك، الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية، بحث مقدم لندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 1997، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ص 177.

وإنتهى كتاب آخرون إلى تعريفه بأنه " الحصه الثابته للمستثمر المقيم فى إقتصاد ما فى مشروع مقام فى إقتصاد آخر "[1]. وبشكل عام فإن تلك التعريفات كلها تفيد بأن الإستثمار الأجنبى المباشر هو : المال الوافد إلى دوله غير دولته ، بقصد الحصول على الربح .

كما يعرف الإستثمار الأجنبى بأنه ذلك الإستثمار الذى يشمل كل التوظيفات الماليه فى السندات الحكوميه والمؤسسيه وكل أنواع الأسهم المملوكه من قبل الأجانب بهدف تحقيق الأرباح وتوظيف رأس المال ، كما يعرف على أنه تملك الأجانب للأسهم والسندات الخاصه أو الحكوميه ومختلف الأصول الماليه الأخرى فى البلد المضيف بقصد المضاربه والإستفاده من فروقات الأسعار،أو الحصول على الأرباح التى تدرها السندات أو الأسهم بشرط ألا يملك الأجانب ما يخولهم حق إدارة المشروع (2) .

فالإستثمار الأجنبى هو إستثمار غير المقيمين فى دولة ما فى أوراق ماليه فى سوق الأوراق الماليه المحليه بشرائها والإحتفاظ بها للإستفاده من عوائد الأصول الماليه ، أو بيعها للإستفاده من تقلبات الأسعار والحصول على الأرباح ، بشرط أن لا يمتلك المستثمر حق الإداره أو المشاركه فى إتخاذ القرارات أو المراقبه فى الجهه المصدره لهذه الأوراق الماليه (3)

ويعد تدفق رؤوس الأموال من الشمال إلى الجنوب ضروره مهمه لتحقيق النمو الإقتصادى ، إذ إتسم الإقتصاد العالمى فى نهاية الألفيه الثانيه وبداية الألفيه الثالثه بتنامى ظاهرة العولمه الماليه وإنفتاح الأسواق العالميه وما تبعها من موجة تدفقات للإستثمار الأجنبى المباشر نحو أقاليم العالم المختلفه، وأدت حدة المنافسه العالميه على الأسواق

---

(1) جامعة القاهرة، تقرير التمويل الدولي في جمهورية مصر، إعداد منير هندي وآخرون، 1999، ص 37.

(2)حميد جاسم الجميلي ، تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العالمي – الأبعاد والانعكاسات ، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، المجلد 24/3 ، العدد 69 ، 2004 ، ص134

(3)احمد منير، عولمة الأسواق المالية وأثرها علي التنمية للدول النامية، مع الإشارة للسوق الكويتي، الكويت، بحث مقدم الي المؤتمر العلمي الرابع للريادة والإبداع، استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، 2005، ص12..

والفرص الإستثماريه والإصلاحات التى تتفذها معظم الإقتصادات الناشئه والناميه إلى طفره كبيره فى حجم الإستثمارات العالميه وأصبحت الإستثمارات الأجنبيه المباشره تمثل الحجم الأكبر فى الإقتصاد العالمى (1).

ويستند تصنيف الإستثمارات إلى معايير أو أسس متعدده ، إذ يمكن أن تتباين وفق معيار الزمن وهناك إستثمارات طويله ومتوسطة الأجل نظراً إلى إمتلاكها أدوات ماليه متداوله فى أسواق رأس المال أو إستثمارات قصيرة الأجل لإمتلاكها أدوات متداوله فى الأسواق النقديه كما يمكن التمييز بين الإستثمارات إستناداً إلى معيار المجالات ومن ثم يمكن تقسيمها إلى إستثمارات ماديه أو ماليه أو بشريه أو معلوماتيه ، وإلى جانب هذاين المعيارين يمكن تمييز الإستثمار قطاعياً أو وفق إتجاهات التأثير أو مكانياً ، وفي هذا السياق يمكن تصنيف الإستثمارات وفق معيار التخصص المؤسساتى الذى يميز الإستثمارات بين فرديه أو جماعيه حكوميه أو خاصه محليه أو أجنبيه (2).

ويرتكز التعريف الإقتصادى للإستثمار الأجنبى على إنه إنتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها فى عمليات إقتصاديه مختلفه كشراء أوراق ماليه أو أموال منقوله تدر ربحاً أو إمتلاك عقارات تعطى ريعاً أو بقصد توظيفها فى عمليات إئتمانيه مثمرة كالإقراض أو عمليات غير مثمره كالإيداع بالمصارف تفادياً لحظر قد تتعرض لها فى ظروف التوتر السياسى والإقتصادى (3).

ويمكن التمييز بين الإستثمار الأجنبى المباشر والغير مباشر حيث الأول هو قيام المستثمر سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً بممارسة نشاط إقتصادى فى دولة ما وبإدارة هذا النشاط سواء كانت الملكيه كامله أو جزءً فى رأس المال المحلى للدوله المضيفه بشكل يضمن سيطرته على إدارة النشاط الإقتصادى وتوجيهه ، أما الإستثمار الأجنبى غير المباشر فهو الإستثمار الذى يتخذ شكل

(1)ليندا فضل ضيا، خصوصية التحكيم في حل المنازعات المتصلة بالاستثمار وفقا لمعاهدة واشنطن 1965 ، رسالة ماجستير ، جامعة بيروت العربية 2008 ،ص44.

(2) رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، القاهرة، المكتبة العصرية، 2007 ، ص65.

(3)عبد العزيز سعد يحيى النعماني، المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في اليمن ومصر ، القاهرة، رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2..2، ص15 .

قروض مقدمه من قبل الأفراد أو الهيئات أو الشركات الأجنبيه أو تكون على شكل إكتتاب فى الأسهم والسندات الصادره من الدوله المضيفه على أن يكون للمستثمر الأجنبى حصه من الأسهم تخوله إدارة الشركه والسيطره عليها ، ويمكن أن تكون القروض من حكومات أخرى لتلبية إحتياجات الإستثمار المحلي ، غير أن هذه القروض تتضمن فى أغلب الأحيان شروطاً تعسفية كفترات الإستحقاق ونسبة الفوائد وما قد يترتب على القرض من متأخرات وخدمات الديون فى حال عدم السداد فى تواريخ الإستحقاق ، كل ذلك يمثل عبئاً كبيراً على ميزانية الحكومه المقترضه كما يمكن أن تكون القروض من المؤسسات والمنظمات الدوليه ، ورغم تميزها بتسهيلات ميسره كفترات السماح ونسب الفوائد الضئيله وشروط خدمات الديون إلا أن الضغوط السياسيه والإقتصاديه تمثل أكبر عائق للحصول علي مثل هذه القروض فضلاً عن الإجراءات المعقده التى قد تفوت فرصة الإستفاده من القرض بالوقت المناسب على الدوله المقترضه (1).

وينطوى مفهوم الإستثمار الأجنبى غير المباشر أو الإستثمار الأجنبى فى الأوراق الماليه على تلك الإستثمارات الموجهه لشراء الأوراق الماليه والتى تصدرها الهيئات العامه أو الخاصه فى الدول الناميه ، على ألا يكون للأجانب منها ما يخول لهم حق إدارة المشروع أو إتخاذ القرارات أو الرقابه على تلك المشروعات المرتبطه بإستثماراتها

من هذا التعريف يتبين أنه لا يخول للأجانب حق إدارة المشروع أو إتخاذ القرارات أو الرقابه ، فى حين يكون لهم الحق فى الحصول على عائد نظير مشاركتهم . وعلى ذلك فهو يختلف عن الإستثمار الأجنبى المباشر فى أنه يقتصر الإنتقال عادة على عنصر رأس المال فقط كما يعتبر إستثماراً قصير الأجل إذا ما قارناه بالإستثمار الأجنبى المباشر .

أهمية الإستثمار الأجنبى :-

الإستثمار الأجنبى فى نمو مستمر حيث أصبح يعكس عولمة الأسواق الماليه إذ أن الإتجاه نحو العولمه مرتبط بزيادة حركة رؤوس الأموال الدوليه

(1) المرجع السابق ، ص9.

مما أثر على إقتصاديات الدول المختلفه وعلى قدرة المشروعات والمنشآت على حد سواء فى الحصول على التمويل اللازم من أسواق المال العالميه .

فالإستثمار الأجنبى غير المباشر له أهميه كبيره خاصة بالنسبه للدوله المستضيفه لما له من آثار إيجابيه منها ما يلى (1) :

1) يزيد الإستثمار الأجنبى غير المباشر من سيولة السوق ويساعد علي تطوير كفاءة السوق أيضاً كما يجعلها أوسع وأكثر عمقاً وفى سوق الأوراق الماليه فإن تواجد عدد كبير من البائعين والمشترين يضمن توافر السيوله اللازمه .
2) يعود الإستثمار الأجنبى غير المباشر بالنفع علي القطاع الحقيقى للإقتصاد ، إذ يمكن للإستثمار الأجنبى غير المباشر توفير مصادر للإستثمارات الأجنبيه ولا سيما إلى الدول الناميه التى هى قليلة رؤوس الأموال ، لذا فإن قدوم إستثمارات أجنبيه غير مباشره يحسن معدل الإستثمار من خلال توفير النقد الأجنبى إلى الدول الناميه ، كما يقلل من ضغط فجوة العملات الأجنبيه لأقل الدول نمواً مما يجعل الواردات من السلع الإستثماريه سهلة المنال بالنسبه لهم ، لذا فإن هذه التدفقات قد تقود إلى معدلات أعلى من النمو الإقتصادى (2)
3) بالنسبة للدول الآخذه فى النمو يعد الوصول إلى رأس المال العالمى فى شكل تدفقات إستثماريه مباشره وغير مباشره مدعاةً لتخفيض كبير فى تكلفة تمويل المشروعات ، ويسمح ذلك الأمر للأشخاص والشركات الوطنيه بتنفيذ المزيد من مشروعات الإستثمار والتى تسهم بدورها ف تنمية الموارد الحقيقيه ، وفى المدى الطويل تتم ترجمة ذلك فى شكل مستويات معيشه أعلى بالإضافه إلأى إرتفاع فى معدلات النمو الإقتصادى (3) .

---

(1) علا عادل عبدالعال، دور الاستثمار الاجنبي غير المباشر في تنشيط البورصة المصرية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 63-64، السنة 2013، ص122.

(2) رضا محمد احمد محمدين، الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة في الأسواق الناشئة: دراسة نظرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2013، ص277.

(3) اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة بين تركيا كوريا الجنوبية ومصر، القاهرة، الدار الجامعية، 2005، ص133.

4) تحث المشاركه الأجنبيه فى سوق رأس المال المحليه على تطوير القواعد المحاسبيه ونظم التقارير وعلى رفع مستوي الإفصاح عن المعلومات لأداء الشركات ، وذلك نتيجة طلب المستثمر الأجنبى لا سيما المستثمر المؤسسى ، لمستوى متقدم من القواعد والإجراءات التنظيميه للتعامل ونظم المعلومات والإفصاح الجيد ، وأيضاً طلبه مستوى متقدم من الخدمات التى تساعد على التداول مثل شركات السمسره الحفظ والإيداع والتسويه والمقاصه ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة درجة نمو وكفاءة الأسواق الناشئه (1).
5) يؤدي الإستثمار الأجنبى غير المباشر إلى إيجاد حلقه تزيد من كفاءة السوق المحليه عن طريق الإتصال بالمؤسسات الماليه الأجنبيه التى تمتلك تكنولوجيا ماليه متقدمه يكون لها أثر فى إجتذاب المزيد من التدفقات وزيادة المعرفه بتلك الأسواق مما يشجع على الإستثمار الأجنبى .
6) يمكن الإستثمار الأجنبى غير المباشر من تحقيق الإنضباط والخبره فى أسواق رأس المال المحليه ، إذ فى سوق أعمق وأوسع فإن المستثمرون لديهم حوافز أكثر لتخصيص وإنفاق الموارد فى البحث عن فرص إستثماريه جديده ، وبالمقابل تشجع المنافسه بين الشركات فى الحصول على التمويل الذى بدوره يساعد على رفع الإقتصاد المحلى وتطويره . (2)
7) توجه الإستثمارات الأجنبيه غير المباشره إلي أسواق الأوراق الماليه المحليه يعنى حركة رؤوس الأموال إلى ذلك البلد ، وهذا من مزاياه بأنه يزيد من الطلب على العمله التى تتجه إليها العملات فى الأسواق ويؤدى إلى زيادة عرض العملات التى تخرج منها رؤوس الأموال وبالتالى هبوط أسعارها ويقصد بذلك إرتفاع العمله المحليه إذا ما قورنت بقيمتها من العملات الأجنبيه (3)

(1)Ross levine, sara zervos, "stock markets, banks, and economic grow ", world bank..
(2)Michael leahy(2001), “contribution of financial system to growth in oecd countries”, oecd, working papers n°:280
(3)asli demirguc-kunt, ross levine, (1996), “stock markets, corporate finance and economic growth: overview”, world bank, working paper wps 678-37.

إن الإستثمار الأجنبى غير المباشر يعد من أهم وأحدث الموارد الماليه لإنشاء مشروعات جديده أو التوسع فى المشروعات القائمه دون اللجوء إلى إشراك المستثمر الأجنبى فى إدارة المشروع ، كما أن مفهومه على المستوي الكلى لا ينحصر فقط على محفظة الأوراق الماليه بل له عدة قنوات يمكن لرؤوس الأموال الأجنبيه التدفق من خلالها .

كما تبرز أهمية الإستثمار الأجنبى غير المباشر من خلال أثره الإيجابى على النمو الإقتصادى كما أنه يزيد من سيولة أسواق الأوراق الماليه الناشئه ويساعد على تطوير كفاءتها كما يجعلها أوسع وأكثر عمقاً (1).

1- أشكال الإستثمار الأجنبى المباشر :-

يأخذ الإستثمار الأجنبى المباشر عدة أشكال لعل من أهمها [2]:-

أ- مشروعات ملكيتها مشتركه (الإستثمار المشترك) :-

وتعتبر هذه المشروعات مشتركه بين المستثمر الأجنبى والمستثمر المحلى , وبنسب متفاوته , تتحدد وفقاً لإتفاق الشركاء ، وحسب القوانين المنظمه لتملك الأجانب ؛ حيث تنص قوانين كثير من الدول التى يقام فيها المشروع المشترك على أن لا تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبى عن 49% من رأس مال المشروع , وذلك تفادياً للهيمنه الأجنبيه على جانب مهم من مشروعات الإقتصاد المحلى . إذ أن الدول التى تستضيف الإستثمارات الأجنبيه تحرص على أن تكون القرارات التى يتم إتخاذها فى إطار الإستثمار الأجنبى تأخذ فى إعتبارها المصالح الحيويه والهامه لإقتصادها المضيف , وعادةً يكون تحقيق هذا الهدف من خلال الإستثمار المشترك متاحاً أكثر مما

(1) محمد صقر، وآخرون، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية (اللاذقية: جامعة تشرين، المجلد 28، العدد3، 2006، ص158.

(2) حسن خربوش, عبد المعطي رضا, الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق, دار زهران للنشر, عمان, 1999, ص188؛ الشركة العربية لمصائد الأسماك، الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية، مرجع سابق، ص 178.

لو كان المشروع مملوكاً بالكامل للمستثمر الأجنبى , وما قد يثيره ذلك من شك وريبة ضد السيطره الإقتصاديه للمستثمر الأجنبى [1].

ب- **مشروعات تملكها الشركات الأجنبيه بالكامل فى الإقتصاد المضيف** :-

وهذا الشكل من الإستثمارات يتيح للعنصر الأجنبى السيطره الكامله فى إتخاذ القرار, ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها , خشية أن يؤدى إلى التبعيه والهيمنه الإقتصاديه من قبل المستثمر الأجنبى .

ج- **الشركات المتعددة الجنسيه** :-

وهى الشركات التى تملك مشاريع كثيره ، فى دول مختلفه من العالم ، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها ، " ويمكن القول بأن الإستثمار الأجنبى المباشر والشركات متعددة الجنسيه شيئان متلازمان ، إعتاد الإقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفه " [2].

وتعد ظاهرة الإستثمار الأجنبى المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسيه ، أو ما يسمى بعابرة القوميات ، من أبرز الظواهر التى طرأت على صعيد العلاقات الإقتصاديه الدوليه خلال العقود الثلاثه أو الأربعه الأخيره [3].

ورغم ما يثار حول الإستثمارات الأجنبيه المباشره من جدل واسع ، وغالباً ما كان ينظر إليها فى الماضى بنظره يشوبها الحذر والسلبيه ، لاسيما من أصحاب الفكر الماركسى ، فقد أصبحت مؤخراً مصدراً من مصادر التدفقات الماليه المعاصره ، الذى لا غنى عنه للتنميه الإقتصاديه فى الدول الناميه . فلقد إرتفعت نسبة هذا الإستثمار خلال الفتره 1981 – 1997م لمجموع التدفقات الماليه للدول الناميه من 13% إلى 38% [4]. وقد أخذت الدول

(1) إبراهيم بن سلمة، الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة "تجربة سابك" بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة، وزارة الخارجية، الرياض، 1418، ص 27.

(2) عبد الله السلامة, الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية, بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي بالمملكة, وزارة الخارجية, الرياض, 1418, ص174.

(3) الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية, دور الشركات المتعددة الجنسية في التنمية الاقتصادية, 1989, ص25.

(4) باسل البستاني, الاقتصاد السياسي للفقر, ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع فريق خبراء بشأن تحسن مستويات المعيشة في دول المشرق العربي, اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا, الأمم المتحدة, 1999, ص17.

الناميه ، بما فيها الدول الإسلاميه ، تتسابق فى جذب المزيد من هذا النوع من التدفقات – بعد إدراكها لإيجابياته – وذلك عن طريق منحه مختلف الإمتيازات والإعفاءات ، كما تكشف ذلك قوانين تشجيع الإستثمار الأجنبى ، التى صدرت فى العديد من هذه الدول فى السنوات الأخيره ، كإعفاء واردات المشاريع الإستثماريه من الرسوم الجمركيه ، والإعفاء من الضرائب على الدخل لفترة محدوده ، والتأكيد على عدم التأميم والمصادره والحجز ، وحماية منتجات المشروع من المنافسه الخارجيه الضاره [1]. فضلًا عن تسارع هذه الدول إلى الدخول فى إتفاقيات دوليه ، ثنائيه وجماعيه ، لتشجيع تدفق هذه الإستثمارات داخل أراضيها ، بإعتبارها هى الضمانات الحقيقيه التى تشجع تدفق رأس المال الأجنبى إليها ، دون تخوفه من تغيير الإتفاقيات والضمانات المنصوص عليها فى القوانين الداخليه للدوله المضيفه ، التى هى فى الواقع عرضة للتعديل والتغيير ، أو حتى الإلغاء بإرادة الدوله المنفرده ، مما يجعلها غير كافية على تبديد مخاوف المستثمر الأجنبى ، من إحتمال تعرض إستثماره فى الدوله المضيفه للمخاطر [2].

مع أن تطبيق أحكام الشريعه الإسلاميه فى الدول الإسلاميه هى الضمان الأساسى لجذب الإستثمار الأجنبي ، وتبديد المخاوف التى تعتريه فى إقتصاديات هذه الدول ، حيث تؤكد الشريعه الإسلاميه على حرمة الملكيه الخاصه للإنسان ، وعدم نزعها منه إلا إذا تعارضت مع المصلحه العامه ؛ لأنه من المقرر شرعًا : أن المصلحه العامه مقدمه على المصلحه الخاصه ، كما يتحمل الضرر الخاص لأجل دفع الضرر العام مع تعويض صاحب الملكيه الخاصه عما أنتزع منه تعويضاً عادلاً ، لقوله تعالى : " ... ولا تبخسوا

(1) برهان الدجاني، الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل، ج 5، الناشر اتحاد الغرف العربية، 1990، ص 77؛ الغرفة التجارية بالدمام، الحوافز المتاحة للاستثمارات الصناعية الأجنبية بالمملكة ودول عربية وآسيوية، بحث مقدم إلي ندوة الاستثمار الأجنبي بالمملكة, وزارة الخارجية، الرياض، 1418، ص 220.

(2) رشيد العنزي، قواعد المعاملة في الاتفاقيات الدولية المنظمة للاستثمار، بحث مقدم لندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة، وزارة الخارجية، الرياض، 1418، ص 253.

الناس أشياءهم " [1]. وعلى منع الظلم والإعتداء من قبل المسلمين على غيرهم " ألا من ظلم معاهدًا أو كلفه فوق طاقته أو إنتقصه أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفسه فأنا حجيجه يوم القيامه " [2]. وعلى وجوب الوفاء بالعقود والإلتزامات والإتفاقيات [3].

كما فى قوله تعالى : " **يا أيها الذين أمنوا أوفوا بالعقود** [4].

وقال تعالى :

" **أوفوا بعهد اللّه إذا عاهدتهم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها**... " [5].

وقد إعتمدت السنه النبويه المطهره عدم الوفاء بالعهد من علامات النفاق المذموم ، ففى الحديث الشريف أن من علامات المنافق " إذا عاهد غدر " .

بل وقد وصل إهتمام الإسلام بالوفاء بالعهود والعقود المبرمه مع الدول غير الإسلاميه إلى درجة أنه لا يجوز للدوله المسلمه التحلل من إلتزاماتها ونقض عهدها والإتفاقيات المبرمه مع الدوله الأجنبيه ، فيما لو دخلت الأخيره في حالة خلاف مع دوله إسلاميه أخرى

قال تعالى :

" **وإن إستنصروكم فى الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق** " [6].

وتاريخ الإسلام المجيد يؤكد حرص دولته فى عصورها الأولى على إحترام الإتفاقيات المبرمه مع غيرها ، كما يتضح ذلك بجلاء من قول الخليفه على إبن أبى طالب ، رضي الله عنه ، لواليه على حكم مصر " وإن عقدت بينك وبين عدوك عقدةً ، أو ألبسته منك ذمَّةً ، فَحُط عهدك بالوفاء ، وإرع ذمتك بالأمانه . وأجعل نفسك جُنَّةً دون ما أعطيت ، فإنه ليس من فرائض الله

---

(1) سورة الأعراف: آية (85).

(2) أبو يوسف، الخراج، تحقيق محمد البناء، دار الإصلاح للنشر، ص 258.

(3) شوقي دنيا، القواعد الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية وغير الإسلامية، بحث مقدم إلي مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، جامعة الأزهر، 1420، ص 18.

(4) سورة المائدة: آية رقم (1) .

(5) سورة النحل: آية رقم (91).

(6) سورة الأنفال: آية رقم (72).

شيء الناس أشَدُّ عليه إجتماعاً مع تفرُّق أهوائهم وتشتت آرائِهم من تعظيم الوفاء بالعهود ... فلا تغدرن بذمتك , ولا تخيسن بعهدك ولا تختلن عدوك... ولا يدعونك ضيق أمر لزمك فيه عهد الله إلى طلب إنفساخه بغير الحق , فإن صبرك على ضيق أمر ترجو إنفراجه وفضل عاقبته خير من غدرٍ تخاف تبعته [1].

الأمر الذى يعكس أن ما إحتوته الشريعه الإسلاميه الغراء من أحكام ومبادئ وقيم ، قادر على خلق بيئه إسلاميه ، مواتيه لجذب الإستثمار الأجنبى المباشر ، الذى تبدو أهميته فى الوقت الراهن **للأسباب التاليه** :-

أ- شح الموارد الماليه لدى العديد من الدول الإسلاميه ، وقصورها عن القيام بعملية التنميه منفرده فى إقتصاديات تلك الدول .

ب- لا يمثل عبئاً ثقيلاً أو جامداً على الإقتصاد المضيف , مقارنة بالقروض الخارجيه , خاصةً بعد تصاعد أزمة المديونيه فى مطلع الثمانينات , التى أصبحت عبئاً ثقيلاً على الإقتصاديات المدينه . نتيجةً لما يُدفع من فوائد وما يُستهلك فى تسديد القروض الماضيه – بغض النظر عما إذا كان المشروع الإستثمارى قد حقق ربحاً من عدمه – حيث بلغ على سبيل المثال مجموع خدمة الدين كنسبه مئويه من صادرات السلع والخدمات فى بعض الدول الإسلاميه نحو 33% كما فى إندونيسيا , و23% فى أوغندا والسنغال , و42% في الجزائر , و27% فى موريتانيا , وذلك فى عام 1998م الوضع الذى بسببه تضاءل أثر القروض الخارجيه فى التنميه الإقتصاديه , فى حين أنه فى مجال الإستثمارات الأجنبيه المباشره فإن الإقتصاد المضيف لا يحتمل أية تكلفه إلا إذا حقق الإستثمار ربحاً .

ج- تراجع "دور الدوله فى العديد من دول العالم , والإتجاه نحو إقتصاديات السوق الحر، التى تعتمد على جذب الإستثمار الخاص كأحد الآليات الأساسيه لتحقيق الإصلاح والنمو الإقتصادى " [2].

---

(1) الشريف الرضي, نهج البلاغة, طبع بمطبعة الحلبي, القاهرة, ص106.

(2) جامعة القاهرة، تقرير التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 39

إلا أنه رغم ما تقدمه الدول الناميه من إمتيازات كبيره ، فى سبيل جذب الإستثمارات الأجنبيه ، فقد جاءت النتيجه مخيبة للآمال لكثير منها ؛ حيث إن الصفه الغالبه لتوزيعها يأتى غالباً فى تركيزه فى أقطار قليله , فمثلاً إستأثرت الصين وهونج كونج ودول أمريكا اللاتينيه والكاريبى نحو 153 مليار دولار , أى أن نسبته 73% من إجمالى حصة الدول الناميه ، البالغه نحو 208 مليار دولار ، التى تمثل ما نسبته 24% من إجمالى الإستثمار العالمى لعام 1999م مقارنةً بنصيب الدول المتقدمه الذى يقدر بنحو 637 مليار دولار ، والذى يمثل ما نسبته 74% من إجمالى الإستثمار العالمى ، البالغ 866 مليار دولار فى العام نفسه .

2- آثار الإستثمار الأجنبى المباشر على إقتصاد الدول المضيفه :-

أ- الآثار السلبيه المحتمله للإستثمارات الأجنبيه المباشره :-

الواقع أن الإعتماد على الإستثمار الأجنبى المباشر الذى تقوم به فى الغالب الشركات متعددة الجنسيه , ليس فى حد ذاته خيراً محضاً، بل ترد عليه عدة إنتقادات منها [11]

(1) صعوبة توافق إستراتيجية المستثمر الأجنبى مع إستراتيجية التنميه فى الدول الناميه , من حيث أولويات الإستثمار , حيث قد تتجه الإستثمارات الأجنبيه فى الدول الناميه نحو القطاعات الهامشيه ، التى تدر ربحاً وفيراً وسريعاً ، ولا تخدم عملية التنميه على الوجه المطلوب , مثل النشاطات السياحيه ، والتجاريه ، والمصرفيه ، وما إليها , وقد تتجه نحو إنتاج نوع معين من المنتجات الأوليه , يوجه للتصدير إلى البلد الذ إنساب منه رأس المال ، مما يؤدى إلى أن يصبح الإقتصاد المحلى مجرد مراكز أماميه لإقتصاد أجنبى , أو إقتصاداً ثنائياً . وحين تهتم بالصناعه فإنها تنتج سلعاً لا تستجيب إحتياجات الجماهير الشعبيه ، ولا تكون فى متناول دخولها , وإنما تستهلكها طبقة الصفوه أو النخبه فى هذه الدول ، الأمر الي لم يقتصر أثره على إستمرار ظاهرة الإزدواج فى الإقتصاد الوطنى , وإنما يمتد إلى خلق

أنماط إستهلاكيه جديده فى المجتمع ، تعززها الإعلانات التجاريه ، التى تقوم بدور فعال فى تسويق منتجات الإستثمار الأجنبى المباشر[1].

(2) يؤدي إختلال توازن علاقات القوى بين أى شركه دوليه عملاقه ودوله ناميه إلى مساومه غير متكافئه بينهم ؛ حيث أن المستثمر الأجنبى يمتلك من القوى الإحتكاريه والقدرات الماليه والتكنولوجيه ما يفوق قوة معظم الدول الناميه , مما ينتج عنه غبن وإجحاف فى حقوق ومكاسب الطرف الأخير؛ حيث قد يفرض المستثمر الأجنبى ثمناً باهظاً نظير ما يقدم من معرفه تقنيه ، حقيقيةً كانت أو وهميه , وقد يلجأ إلى التلاعب بالأسعار، وذلك عن طريق رفع أسعار السلع والخدمات المستورده من أحد فروع الشركه الأم فى الخارج ، وتخفيض أسعار السلع المصدره إليها بأقل من قيمتها السائده فى السوق ، كوسيله مستتره لتضخيم الأرباح المتحققه لصالح الشركه الأم ، وإخفائها عن الشركاء المحليين ، أو تحاشى جهاز الضرائب فى الدوله المضيفه ، وتبديد الدخول الضريبيه ، التى من المفترض أن يحصل عليها الإقتصاد المضيف [2] .

(3) تؤدي مركزية إتخاذ القرارات للشركات المتعددة الجنسيه فى دولة المقر إلى الميل فى إستيراد المواد والسلع والكفاءات البشريه وغيرها من عوامل الإنتاج من مشاريع الشركه الأجنبيه فى الخارج ، بالرغم من وجودها فى السوق المحليه المضيفه لهذه الشركات , الأمر الذى يترتب عليه إهمال مصادر العرض المحليه لهذه السلع والعوامل , والإخفاق فى تنمية المهارات الإداريه المحليه .

(4) قد تؤثر الإستثمارات الأجنبيه المباشره سلباً على موازين مدفوعات الدول الناميه , نتيجة تحويل أرباحها كلها أو معظمها إلى الخارج , وكما تشير بعض الدراسات " أنه خلال الفتره 1978 – 1990 تدفق إلى الدول الناميه إستثمارات تقدر بحوالى 6 مليارات دولار ، أسفرت عن أرباح وفوائد ورسوم

(1) فرج عزت، إيهاب نديم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية، جامعة الأزهر، 1420هـ، ص30.

(2) عبد الله السلامة، الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية، مرجع سابق، ص 179.

تدفقت إلى الدول المتقدمه قدرها 13 مليار دولار "[1] مما يعنى تدهور الحساب الجارى والرأسمالى لميزان المدفوعات، خصوصاً فى حالة مغالاة المستثمر الأجنبى فى تكلفة واردات المشروع من السلع الرأسماليه ، التى غالباً ما يكون مصدرها الشركه أو الدوله الأم .

(5) يمكن أن تؤدى الإستثمارات الأجنبيه المباشره إلى منافسة الصناعات المحليه , وهى فى مركز تنافسى ضعيف ، مما قد ينتج عنه كساد ، أو إنهيار الصناعات الوطنيه الناشئه ، أو الصغيرة الحجم.

(6) يمكن أن تساهم الإستثمارات الأجنبيه المباشره فى تفاقم تلوث البيئه ، من خلال توطنها فى بعض الأنشطه والصناعات الملوثه للبيئه , " مثل الصناعات الإستخراجيه النفطيه , والتعدينيه والغاز الطبيعى والصناعات البتروكيماويه وصناعة الإسمنت والأسمده , بدلًا من توطنها فى دولها , حيث تخضع هذه الإستثمارات الأجنبيه فى دولها لمعايير بيئيه مشدده بسبب تزايد الإهتمام الرسمى والشعبى بهذا الأمر , فى حين لا يوجد أدنى إهتمام بذلك فى معظم الدول الناميه " [2].

(7) وأخيراً تتهم الشركات متعددة الجنسيه بممارسة الأساليب غير المشروعه ، أو الملتويه لإفساد الحياه السياسيه داخل الدوله المضيفه , وذلك عن طريق تقديم الرشاوى ، لشراء ذمم الساسه , ومتخذى القرار, وحملهم على قبول شروط أكثر غبناً, أو إغماض العين على مخالفات قانونيه , أو دفع أثمان أعلى , أو شراء سلع أقل جوده [3].

ب – **الآثار الإيجابيه المحتمله للإستثمارات الأجنبيه المباشره** :-

ليس من الحكمه رفض الإستثمارات الأجنبيه المباشره , وتصويرها على أنها شر مستطير, يهدد الإستقلال الإقتصادى للدول الإسلاميه ؛ حيث أن لهذه الإستثمارات مزايا محتمله , ذا ما أُحسن توجيهها ومراقبتها , **نذكرها بشىء من التفصيل** :-

(1) فرج عزت، إيهاب، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مرجع سابق، ص 29.

(2) المرجع السابق، ص31.

(3) سمير كرم، الشركات متعددة الجنسية، معهد الإنماء العربي، لبنان، ط1، 1976، ص75.

1. لعل أبرزها أن تدفق الإستثمار الأجنبى المباشر لا يشكل عبئاً جامداً على الإقتصاد المضيف ، كالمدفوعات التى تدفعها الدوله على القروض الخارجيه ، ولهذا فهى تعتبر بديل ناجح للقروض الخارجيه الربويه .
2. تساهم الإستثمارات الأجنبيه المباشره فى سد أربع فجوات رئيسه فى إقتصاد الدول الناميه[1]:

أ- فجوة المدخرات المحليه اللازمه لتمويل البرامج الإستثماريه الطموحه.

ب- فجوة النقد الأجنبى اللازم لإستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنيه التى تحتاجها عملية التنميه .

ج- الفجوه التكنولوجيه لسد حاجة الدول الناميه من الآلات ، والمعدات ، والخبرات والمعارف الفنيه ، والتنظيميه ، والتسويقيه ، الأمر الذى يساعد فى تحول الإقتصاد النامى إلى الإنتاج الصناعى ، وفى الدول الإسلاميه تجارب مهمه، فإلى جانب البترول هناك الصناعات البتروكيماويه ، القائمه فى عدد منها على أساس المشاركه مع شركات أجنبيه [2]. فضلًا عن إستفادة العديد من هذه الدول من الإستثمار الأجنبى فى تطوير البنيه الأساسيه ، كالطرق ، ومحطات توليد الكهرباء ، ومشاريع الرى والمياه ، والموانئ ، والمطارات ، وغيرها من المنافع ، التى ما كان لها أن تتحقق فى غياب الإستثمار الأجنبى المباشر.

د- الفجوه بين الإيرادات العامه والنفقات العامه ، حيث تؤدى الإستثمارات الأجنبيه إلى حصول الدوله المضيفه على إيرادات جديده ، فى صورة ضرائب جمركيه ، وضرائب على الأرباح ، تزيد من إمكاناتها على الإنفاق ، ومن ثم فى سد فجوة الإيرادات التى تعانى منها [3].

---

(1) فرج عزت، إيهاب نديم ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، مرجع سابق، ص 27.

(2) برهان الدجاني ، الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل ، ج 5 / 77، اتحاد الغرف العربية عام 1990.

(3) الغرفة التجارية بجدة ، الاستثمارات العربية المشتركة في المملكة، إعداد مصطفى صبري ، بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة ، وزارة الخارجية ، الرياض ، 1418، ص 140.

3. يساهم الإستثمار الأجنبى فى الإستغلال الأمثل لموارد الدوله المضيفه ، وهذا لا يتحقق لمصادر التمويل الأجنبى الأخرى مثل المنح والقروض [1].
4. يساهم الإستثمار الأجنبى المباشر فى تحسين ميزان المدفوعات ، عن طريق توفير رؤوس الأموال , والتكنولوجيا ، إلى البلد المضيف ، وهما العنصران الضروريان للتنميه الإقتصاديه فى الدول الناميه [2]. فضلاً عن أن الإستثمار الأجنبى المباشر ، كأداه هامه من أدوات التنميه الإقتصاديه، يعتبر أفضل بكثير من القروض الخارجيه , لا سيما من حيث آثاره على ميزان المدفوعات ، حيث يدر عائداً ، بدلاً من زيادة أعباء خدمة الدين , التى تمثل فى الوقت الراهن عبئاً ثقيلاً على ميزان المدفوعات ، وقيداً شديداً على التنميه الإقتصاديه فى الدول المدينه ، حتى أصبح ينظر إليها حالياً على أنها عاملاً ماحقاً لقدرات الدول الناميه ، بل هو سبب فقرها [3]. ناهيك عن أن تلك الإستثمارات لا تؤدى إلى الخضوع لشروط المانح المجحفه ، كما حدث عند التعامل مع تفاقم أزمة الديون الخارجيه ، فى مطلع الثمانينات [4].
5. يساهم الإستثمار الأجنبى المباشر فى خلق مجموعه من الوفورات الخارجيه ، وطائفه من المنافع الإجتماعيه ، لإقتصاد الدوله المضيفه ، ومن أمثلة ذلك [5] :-

أ- يؤدى الإستثمار الأجنبى المباشر إلى زيادة رأس المال الإجتماعى ، من خلال ما يقوم به المستثمر الأجنبى من إصلاح الطرق المؤديه إلى المشروع الإستثمارى ، وتوصيل شبكات المياه والكهرباء .. إلخ.

---

(1) إيناس صالح، الاستثمارات العربية المباشرة في النشاط الاقتصادي المصري، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، 2000، ص44.

(2) عبد الواحد الفار، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية ، عالم الكتب، القاهرة ، ص 103.

(3) باسل البستاني ، الاقتصاد السياسي للفقر, ورقة عمل قدمت إلى اجتماع فريق خبراء بشان تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، القاهرة ، 1997، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة، 1999 ص 14.

(4) عبد المطلب عبد الحميد، مدى فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، عدد 2 ، 1988، ص 9.

(5) فرج عزت، إيهاب نديم ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم ، مرجع سابق، ص 26 –27؛ إيناس صالح ، دور الاستثمارات العربية المباشر ، مرجع سابق ، ص 46.

ب– يترتب على الإستثمار الأجنبى إنخفاض تكاليف الإنتاج المحلى ، نتيجة قيامه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشروعات المحليه من مستلزمات الإنتاج .

ج– يؤدى المستثمر الأجنبى بما لديه من خبرات إعلانيه ، وتسويقيه ، وإتصالات مسبقه بالأسواق العالميه إلى فتح أسواق جديده أمام صادرات الدوله المضيفه ، والتمتع بمزايا إقتصاديات الحجم الكبير، وعلى سبيل المثال فإن أكثر من 40% من صادرات ماليزيا للولايات المتحده الأمريكيه تم عن طريق فروع شركات إستثماريه أمريكيه تستثمر فى ماليزيا ، كما إستطاعت شركة " سابك " فى المملكه العربيه السعوديه بدعم من الشريك الأجنبى أن تسوق منتجاتها فى أكثر من80 بلداً حول العالم [1] . الأمر الذى يؤدى إلى زيادة حصيلة الصادرات ، والتى يترتب عليها تقليل العجزفى الميزان التجارى ، خاصة إذا لم يصاحب هذه الإستثمارات زياده فى الواردات .

د– يساهم الإستثمار الأجنبى المباشر فى إيجاد مجموعه من علاقات الترابط الأمامى والخلفى فى القطاع الذى يعمل فيه , الأمر الذى يترتب عليه زيادة القيمه المضافه ، ورفع معدلات التشغيل فى الإقتصاد المضيف [2] .

(1) إبراهيم بن سلمة، الاستثمار الأجنبي الخاص بالمملكة تجربة سابك، مرجع سابق، ص 28.

(2) خليل عطية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العددان (43– 44), 1994، ص 146.

المبحث الثانى
خصائص الإستثمار

على الرغم من تعدد تعاريف الاستثمار – على النحو السالف ذكره – إلا أنه يتصف بعدة خصائص نذكر من بينها:

أولاً: إن عنصر الزمن في الاستثمار أمر إذ لا يعدو الاستثمار أن يكون معدلاً للتغير في رأس المال، ويمكن القول بأن الاستثمار هو المشتقة الأولى لرأس المال بالنسبة للزمن(1).

ثانياً: إن للاستثمار ربحاً أو عائداً ينبغي توقعه وهذا الربح أو العائد هو الهدف من الاستثمار والغاية التي يبتغيها المستثمر من استثماره.

ثالثا: إن للاستثمار مخاطراً ينبغي توقيها، فهو مثل إصابة هدف ليس فقط غير واضح وإنما يتحرك ... ويتحرك بطريقة لا يمكن توقعها(2)، ولعل من أهم هذه المخاطر: المخاطر السياسية، ومخاطر تحويل العملة، وأخطار الحروب، والفتن والقلاقل السائدة في الدول النامية، فضلاً عن مخاطر التمويل.

رابعا: إن للاستثمار أسواقاً تتحول فيها النقود إلى أصول والعكس صحيح، ولذلك ينبغي دراسة هذه الأسواق من حيث أعرافها، والعلاقات السائدة فيها بين العرض والطلب والقوانين المنظمة للعمل فيها، وذلك للوصول إلى أفضل فرص الاستثمار.

خامسا: إن الاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة أملاً في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل ... ومادام المستثمر قد قبل بمثل هذه فإنه يكون مستعداً لتحمل درجة معينة من المخاطرة، وبناء عليه يكون من حقه – أيضاً – أن يتوقع الحصول على مكافأة أو عائد ثمناً لمخاطرته، ولكن – بصفة عامة – لا يكفي مجرد توفر فوائض نقدية من دخول الأفراد أو المنشآت والمؤسسات لكي تنشط حركة الاستثمار، بل لابد – أيضاً – من أن يرافق ذلك توفر مجموعة أخرى من العوامل التي تخلق الدافع لتحويل هذه الفوائض إلى استثمارات وهذه العوامل تتمثل في:

---

(1) حازم الببلاوي: النظرية النقدية، جامعة الكويت، 1971، ص 238.

(2) عبيد علي أحمد، مرجع سابق، ص 78 – 79.

1 – توفر درجة عالية من الوعي الاستثماري لدى المواطنين، فبوجود مثل هذا الوعي يتولد لدى المدخرين حس استثماري يجعلهم يقدرون المزايا الكثيرة المترتبة على توظيف مدخراتهم في شراء أصول منتجة.

2 – لابد من توافر المناخ القانوني والاجتماعي والسياسي المناسب للاستثمار، وذلك لتوفير حد أدنى من الأمان يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار، ولعل من أبرز مظاهر هذا المناخ وجود قوانين، تحمي حقوق المستثمرين وتنظم العلاقات في الأسواق المالية، بالإضافة إلى جو من الاستقرار السياسي والاجتماعي يبعث الطمأنينة في نفوس المواطنين، ويدفعهم إلى الادخار والاستثمار(1).

تتنوع الاستثمارات إلى أنواع كثيرة بحسب معيار تقسيمها، فطبقاً لمعيار الجنسية، توجد استثمارات وطنية واستثمارات أجنبية، وطبقاً لمعيار أسلوب المشاركة فى المشروع الاستثماري توجد استثمارات مباشرة واستثمارات غير مباشرة.

الاستثمار وطنياً إذا كان كل من طرفيه ينتميان إلى دولة واحدة... وعندئذ لا تثور أي مشكلة إذ يخضع الطرفان المستثمر، ومتلقى الاستثمار لقانون دولتهما، التي تختص محاكمها بنظر المنازعات التي تنشأ عن ذلك الاستثمارأما الاستثمار الأجنبي فهو الذي يكون أحد طرفيه ينتمي لدولة أخرى غير الدولة التى ينتمي إليها الطرف الآخر.

ويحظى الاستثمار الأجنبي باهتمام خاص من مشرعي الدول المختلفة، وخاصة الدول الآخذة في النمو، إذ يحرص المشرع على تهيئة مناخ الاستثمار ومنح الضمانات والمزايا العديدة التى تشجع على جذب الاستثمار الأجنبى للمساهمة فى تنمية تلك الدول، وتوفير رأس المال اللازم للنهوض باقتصادياتها ومن ناحية أخرى فإن الاستثمار الأجنبي يثير مسألة قانونية هي غاية في الأهمية، ذلك أنه يدخل في نطاق تهيئة مناخ الاستثمار ضرورة تحديد القانون الذى يحكم عقد الاستثمار والقضاء المختص بنظر المنازعات الناشئة عنه، ونظام تسوية المنازعات التي قد تعترض الاستثمار (بصفة عامة)، ومن ثم فإن

---

(1) د. محمد مطر، مرجع سابق، ص 20 – 21.

الاستثمار الأجنبي يثير – بالضرورة – مسألة تنازع القوانين[1]، وتنازع الاختصاص القضائي، والتي مؤداها التساؤل عن أي قانون يخضع له عقد الاستثمار الذي يحوي طرف أجنبي، وقضاء أي دولة يكون مختصاً بنظر المنازعات التي قد تنشأ عنه.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة

أصبح من الحقائق المسلم بها لدى الدول النامية والتي كانت تنظر إلى الاستثمار الأجنبي نظرة الشك والريبة و على أنه إحدى صور الاستعمار الحديث ووسيلة من وسائل الهيمنة الأجنبية على القرار السياسى داخل بلدانها فضلاً عن سيطرة المصالح الأجنبية على اقتصادياتها ومن ثم تحويلها إلى مستعمرات اقتصادية تدخل ضمن مناطق نفوذها، مدى أهمية هذا النوع من الاستثمار ليس فقط من أجل الحصول على موارد مالية بل بهدف نقل المعرفة والتقنية التكنولوجية الحديثة إلى اقتصادها، فضلاً عن إمكانية الاتصال بالأسواق العالمية. الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دولها وارتفاع مستوى معيشة أفرادها[2].

ومن الثابت أن هناك محاولات كثيرة لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يرى البعض[3] "أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك

---

(1) يطلق فقه القانون الدولي الخاص وصف (قواعد الإسناد) على تلك القواعد التي تعين للقاضي القانون الذي يجب تطبيقه على العلاقات الدولية، فهي القواعد التي تبين أياً من قوانين دول العالم أولى من غيره بالتطبيق على المسائل القانونية التي تتنازعها قوانين أكثر من دولة، وهذه القواعد لا تؤدي – وحدها – إلى الفصل في النزاع، ولكن دورها أن تشير إلى قانون يؤدى إلى حل موضوعي له، انظر فى ذلك: د. عز الدين عبد الله: القانون الدولي الخاص، الجزء الثاني: تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة التاسعة، 1986، ص 14.

(2) مدحت أيوب: الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، الإمارات العربية المتحدة، إصدار مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشون الإعلام، يونيو 2005، ص 9 وما بعدها؛ د. أحمد الكواز: الاستثمار الأجنبي المباشر "حالة دولة الكويت"، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2009، ص 1 وما بعدها.

(3) د. عبد الواحد الفار: الاستثمارات الأجنبية ....، المرجع السابق، ص 10.

المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت الملكية كاملة، أم كانت بالاشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني بما يكفل السيطرة على إدارة المشروع، ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فرداً أو شركة أجنبية، أو فرعا لإحدى الشركات الأجنبية، أو مؤسسة خاصة".

بينما ذكر البعض: «أن الاستثمار الأجنبى المباشر يعنى أنه اضطلاع رأس المال مباشرة بالنشاط الاقتصادى باستخدامه في إنشاء المصانع والمتاجر والمباني سواء كان المشروع الاقتصادي مملوكاً لفرد أو لمجموعة أفراد في شكل شركة»[1].

أو أنه: «قيام المستثمر الأجنبي بنفسه وبأمواله بنشاط في بلد آخر وغالباً ما يكون شخصاً معنوياً ينشأ فى شكل فرع لشخص معنوي أجنبى، أو صورة الاشتراك في مؤسسة محلية أو أجنبية موجودة من قبل، عامة أو خاصة، أو في صورة الاشتراك مع الدولة في مشروع مشترك بينهما»[2].

وعرفه البعض[3] «بأنها تلك التي يملكها الأجانب ويديرونها، سواءاً كانت الملكية كاملة أم كانت بالاشتراك بنصيب يكفل سيطرتهم على إدارة المشروع».

ويقول آخر[4]: «أنها تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو بالاشتراك في رأس مال المشروع الوطني بنصيب يبرر له حق الإدارة، وتكون تلك المشروعات مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية».

ويرى آخر[5] بأنه: «انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق الربح للمستثمر الأجنبي، وبما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدولة المضيفة».

([1]) د. حسني المصري: صناديق الاستثمار ....، المرجع السابق، ص 5.

([2]) د. حازم حسن عبد الحميد جمعة: المشروعات الدولية العامة ...، المرجع السابق، ص 169,

([3]) د. إبراهيم محمد يوسف الفار: دور التمويل الخارجي فى تنمية اقتصاديات البلاد النامية "مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية"، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1984، ص 269.

([4]) د. خالد سعد زغلول حلمى: الاستثمار الأجنبي المباشر ...، مرجع سابق، ص 114.

([5]) د. يوسف عبد الهادي خليل الإكيابي: النظام القانوني ...، المرجع السابق، ص 58 – 59.

أو أنه: «قيام المستثمر الأجنبي، سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً، باستثمار أمواله داخل الدولة المضيفة، وذلك بإنشاء مشروع يحتفظ لنفسه فيه بحق السيطرة والإدارة واتخاذ القرار»[1].

كذلك عرف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا بأنه: «كل عمليات شراء أو خلق أو توسيع لمحال تجارية أو منشآت فردية أو فروع أو مشروعات ذات طابع شخصي، كما يعد استثماراً مباشراً كل العمليات التي يكون الهدف منها السماح لشخص أو لعدة أشخاص بالسيطرة أو تدعيمها على شركة تمارس أنشطة صناعية أو زراعية أو تجارية أو مالية وذلك أياً كان الشكل الذى تتخذه هذه الشركة»[2].

ويتفق كل من صندوق النقد الدولي IMF، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD[3]، على تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها «الاستثمار في مشروعات داخل بلد ما يسيطر عليه القائمون في بلد آخر».

ويتضح من التعريفات المتقدمة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بكونه الشكل الذي يرجحه المستثمر الأجنبي. إذ أنه يتيح له إمكانية السيطرة الفعلية على المشروع الاستثماري وتوجيهه في أغراض الإنتاج التي تخدم مصالحه وتحقق له عوائد مجزية[4]، مع حقه في تحويل الأرباح والفوائد للخارج استناداً إلى ملكيته في المشروع أو نسبة كبيرة منه[5].

([1]) د. علي حسين ملحم: دور المعاهدات الدولية ....، المرجع السابق، ص 5.

([2]) د. سامي عبد الباقي أبو صالح: الإطار القانوني للاستثمارات الأجنبية في مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002 – 2003، ص 4.

([3]) انظر تعريف صندوق النقد الدولي للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

- International Monetary Fund, I.M.F. Balance of Payments Yearbook, IMF, Washington D.C. 1964. Vol. 16, PP. 10 – 11.

([4]) د. السيد عبد المولى: فائض الأموال العربية وإمكانية استثماره فى المنطقة العربية، مجلة القانون والاقتصاد للبحوث القانونية والاقتصادية، السنة الخامسة والأربعون، العددان الأول والثانى، مارس – يونيو 1975، ص 322.

([5]) د. عبد الواحد الفار: الاستثمارات الأجنبية ....، المرجع السابق، ص 10؛ د. خالد سعد زغلول حلمي: قانون الاستثمار المباشر ودوره في تفعيل القطاع الخاص الكويتي، مجلة المحامى الكويتية، السنة التاسعة والعشرون، يناير / فبراير / مارس 2005، ص 21.

كما يتميز بكونه الشكل الذي تميل إليه وتقدمه الدولة المضيفة للاستثمار إذ أنه يتيح لها نقل التكنولوجيا البالغة الحداثة والتقدم والإدارة المتطورة ومهارة التسويق. كما يؤدى هذا النوع من الاستثمار إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تدفق رأس المال الأجنبي، فضلاً عن تخفيض العجز في ميزان التجارة للدولة المضيفة مما يعني التقليل من حجم وارداتها، هذا بالإضافة إلى فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية وربط الدولة المضيفة للاستثمار بالأسواق العالمية[1].

(1) د. صلاح الدين نامق: دور رأس المال الأجنبي ...، المرجع السابق، ص 194 وما بعدها؛ حسنى خليل محمد: مشاكل تدفق الأموال الأجنبية إلى الدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، السنة الرابعة والستون، العدد 352، أبريل 1973، ص 105؛ د. محمود حسين مطر: نموذج مقترح لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 59، ص 94؛ مدحت أيوب: الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي ...، المرجع السابق، ص 21 وما بعدها؛ د. هيل عجمي جميل: الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، الحجم والاتجاه والمستقبل، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، العدد 32، 1999، ص 9 وما بعدها؛ ثيودور موران: الشركات المتعددة الجنسيات، الاقتصاد السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر، ترجمة جورج خورى، الأردن، عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1994، ص 9؛ د. فريد أحمد قبلان: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات، "دراسة مقارنة (كوريا الجنوبية – ماليزيا – المكسيك – مصر – الأردن – تونس، البحرين)، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية، 2008، ص 13 وما بعدها؛ د. الوليد صالح عبد العزيز: دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل= =التطورات العالمية المعاصرة، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002، ص 56 – 57.

انظر أيضاً:

- Markesan, (J.R.); Foreign Direct Investment And Trade, University of Adelaide Australia, 2000, P. 1, et seq.
- Romer, (P.M.); 1993 Two Strategies For Economic Development Using Ideas and Producing Idea, Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economies 1992, (Washington, D.C., World(, PP. 63 – 98.
- Fatouros, (A.A.); Government Guarantees To Foreign Investors, London, Columbia University Press, 1962, P. 16.

وعلى ذلك أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل رافداً أساسياً للتمويل ويتضمن تنوعاً واسعاً في التنظيم والإنتاج والتسويق لتسهيل انتقال رأس المال والتكنولوجيا الحديثة والسلع والخدمات بين الدول[1]، كما تعد من أفضل السبل التي تلجأ إليها الدول النامية من أجل دفع عجلة التنمية والتقدم، وقد شهدت تزايداً ملحوظاً فى حجمها، حيث أشار تقرير الاستثمار في عام 2004، إلى أن معدل التدفق السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة قد بلغ نحو 5.29٪ في المتوسط سنوياً وذلك خلال الفترة 1992 – 2004، حيث زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم من 865 مليون دولار عام 1999 على 1120 مليون دولار عام 2004[2] ويعد ذلك دلالة واضحة على أن هذا النوع من الاستثمار هو الشكل المفضل لدى المستثمرين الأجانب والدول المضيفة للاستثمار على حد سواء[3].

والجدير بالذكر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتم إما في صورة استثمار خاص ينفرد المستثمر الأجنبي في ملكيته وإدارته أو في صورة مشاريع مشتركة مع الدول المضيفة للاستثمار أو عن طريق الشركات دولية النشاط.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة

يقصد بهذا النوع من الاستثمار، تلك المشروعات التي ينفرد المستثمر الأجنبي بإقامتها وتملكها وإدارتها وذلك بسبب ملكيته الكاملة لرأس مال المشروع[4].

ومن البديهي أن هذا النوع من الاستثمار لا تميل إليه معظم الدول النامية ولا تقدم عليه، لحرمانها من التمتع بالمزايا التي تصاحب انتقال رأس المال الأجنبي من نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الفنية العالية والمهارات الإدارية والتنظيمية، وخلق فرص عمل جديدة وتدريب الكوادر الوطنية على طرق الإنتاج الحديثة، وهي متطلبات أساسية تجول دائما في خاطر الدول النامية من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية في بلدانها.

([1]) د. هيل عجمي جميل: الاستثمار الأجنبي المباشر ...، المرجع السابق، ص 11.

([2]) انظر: تقرير الاستثمار في العالم UNCTAD Report 2004.

([3]) د. خالد سعد زغلول حلمى: قانون الاستثمار المباشر ...، مرجع سابق، ص 25.

([4]) د. خالد سعد زغلول حلمى: الاستثمار الأجنبى المباشر .... مرجع سابق، ص 115.

وقد أخذت دولة الكويت بهذا النوع من الاستثمار بموجب القانون رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر حيث نص في المادة 11/1 منه على أن: «– الاستثمار المباشر: الاستثمار الذي يتم من خلال توظيف المستثمر، بمفرده أو بمشاركة مستثمر آخر، لرأس ماله بشكل مباشر في كيان استثماري داخل دولة الكويت ويرخص فيه طبقاً لأحكام هذا القانون".كما نصت المادة الرابعة منه على أن: «... تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية تسمى "هيئة تشجيع الاستثمار المباشر"، وتلحق بالوزير المختص. ويكون مقر الهيئة في دولة الكويت، ولها أن تنشئ مكاتب لها داخل البلاد وخارجها».

ولم يميز قانون الاستثمار في بعض الدول العربية كالقانون الكويتي[1] بين المستثمر الكويتي والأجنبي فأجاز للمستثمر الأجنبي الانفراد والاستقلال بملكية المشروع الاستثماري. وعلى هذا جاء نص المادة 12 من قانون الإستثمار الكويتي رقم 116 لسنة 2013 على أن " يقدم طلب الترخيص للاستثمار طبقاً لأحكام هذا القانون من خلال كيان استثماري محدد وفقاً للحالات التالية:

1– شركة وطنية من ضمن أنواع الشركات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والتي تنشأ بغرض الاستثمار المباشر. ويمكن أن تبلغ حصة الأجنبي في هذه الشركة حتى 100% من رأس مالها، طبقاً للأسس والقواعد التي ينص عليها قانون الشركات.

2– فرع لشركة أجنبية يرخص له بالعمل داخل دولة الكويت بغرض الاستثمار المباشر، ويصدر الوزير المختص – بناء على اقتراح المجلس – قراراً يوضح أسس وقواعد تنظيم العلاقة بين فرع الشركة الأجنبية والجهات الرسمية فيما يخص المعاملات الضرورية لمباشرة العمل.

---

(1) خالد سعد زغلول حلمي: النظام القانوني للاستثمار المباشر وفقاً لنظام .B.O.T، مجلة المحامى الكويتية، السنة التاسعة والعشرون، أكتوبر / نوفمبر / ديسمبر 2005، ص 27؛ د. منصور فرج السعيد: النظام القانوني للاستثمار الأجنبي ...، المرجع السابق١، ص 295.

3- مكاتب تمثيل يقتصر هفها على دراسة الأسواق وإمكانية الإنتاج، دون ممارسة نشاط تجاري أو نشاط الوكلاء التجاريين، ويضع المجلس الأسس والقواعد في هذا الشأن".

المبحث الثالث
الإستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية

يقصد بهذا النوع من الاستثمار، مشاركة رأس المال الوطني العام أو الخاص مع رأس المال الأجنبي في ملكية المشروع وإدارته[1].

فهذه المشاركة قد تكون إما عن طريق رأس المال الوطني العام، أو عن طريق رأس المال الوطني الخاص، أو أن تكون موزعة بينهما، ويطلق على هذا النوع من الاستثمار اسم المشروع المشترك[2]. وتتحدد نسبة المشاركة في ضوء التشريعات الداخلية للدول المضيفة للاستثمار

وقد أشارت المادة الخامسة من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، إلى حق الدولة في تحديد نسبة المشاركة بقولها: «يتمتع المستثمر العربي بحرية القيام بالاستثمار في إقليم أية دولة طرف في المجالات غير الممنوعة على مواطنى تلك الدولة وغير المقصورة عليهم وذلك في حدود نسب المشاركة في الملكية المقررة في قانون الدولة».

([1]) د. حسام محمد عيسى: نقل التكنولوجيا، دراسة في الآليات القانونية للتبعية الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1987، ص 225 وما بعدها؛ د. عبد الواحد الفار: الاستثمارات الأجنبية ....، المرجع السابق، ص 10؛ د. إبراهيم محمد يوسف الفار: دور التمويل الخارجي ...، المرجع السابق، ص 271؛ د. يوسف عبد الهادي خليل الإكيابي: النظام القانوني ....، المرجع السابق، ص 60؛ د. علي حسين ملحم: دور المعاهدات الدولية ....، المرجع السابق، ص 6.

([2]) د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك: دور السياسة الضريبية ...، المرجع السابق، ص 37 – 38.

ولا شك أن معظم الدول النامية تميل إلى الأخذ بمبدأ المشاركة. ولذلك حرصت هذه الدول على النص فى تشريعاتها الداخلية على ضرورة اشتراك القطاع العام أو الخاص الوطنيين في رأس مال المشروع الأجنبي.

وبنظرة فاحصة لمبدأ المشاركة نرى أنها تمكن من السيطرة الوطنية على مقدرات وثروات البلاد، وتضمن عدم اتخاذ الشركة قرارات سرية تضر بمصالح الدولة المضيفة الاقتصادية، لأن ملكية هذه الأخيرة في المشروع الاستثماري تخوله حق الاشتراك في الإدارة والإطلاع على كافة القرارات في الشركة وبالتالي عدم قيام دولة المستثمر الأجنبي باتخاذ هذه الشركات مركزاً للتجسس[1]. كما تعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة التي تؤدي دائماً إلى الإسراع بتطور المنتجات الوسيطة وزيادة جودتها[2]. وتخلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مصانع ووحدات إنتاجية جديدة، فضلاً عن تدريب العمالة المحلية على وسائل إنتاج حديثة مما يسهم في رفع كفاءتهم الإنتاجية، وخلق كوادر إدارية مدربة على أحدث الوسائل الإدارية[3]، كما أن هذا النوع من الاستثمار يعمل على زيادة المنافسة بين الشركات الوطنية مما يزيد من التطور التكنولوجي فيها سواء عن طريق إدخال منتجات جديدة أو طرق إدارة حديثة تسهم في زيادة الإنتاج والجودة، وتحقق في النهاية دخلاً أكبر للاقتصاد الوطني[4]، هذا بالإضافة إلى أن الدولة المضيفة للاستثمار تستطيع من خلال مبدأ المشاركة أن تشترط استخدام نسبة معينة من العمالة الوطنية[5].

([1]) د. حامد عبد المجيد دراز: دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة غرفة الإسكندرية التجارية، العدد 402، مايو 1979، ص 51.

([2]) مدحت أبوب: الاستثمار الأجنبي المباشرة ...، المرجع السابق، ص 35.

([3]) د. محمود حسين مطر: نموذج مقترح ...، المرجع السابق، ص 94.

([4]) انظر:

- A. Kokko, FDI, Host country characteristics and spillovers, Stockholm School of Economics, 1992.

([5]) د. إبراهيم شحاته: الإطار القانوني لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة والرقابة عليها، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الرابع والعشرون، 1968، ص 156؛

أما بالنسبة للمستثمرين الأجانب فلم تكن لديهم في بداية الأمر أية رغبة في ممارسة هذا النوع من الاستثمار، ويرى البعض[1] أنهم يعتبرون هذه المشاركة بمثابة زواج جبري خاسر، إلا أنهم بدأوا يعدلون عن هذا الاتجاه، حتى أصبح الكثير منهم يميلون إلى مبدأ المشاركة ويرجحونه لما يحقق لهم من مزايا تتمثل في التقليل من المخاطر غير التجارية التي قد يتعرضون لها في الدولة المضيفة للاستثمار من تأميم ومصادرة ونزع ملكية ومنع تحويل الأرباح، حيث بدأت الدولة المضيفة للاستثمار تنظر إلى المستثمر الأجنبي باعتباره شريكاً وليس دخيلاً أجنبيا[2]، كما أن هذه المشاركة تعني تأييداً رسمياً من جانب الدولة المضيفة للاستثمار بما يمكنها من تقديم بعض التسهيلات التي يحتاج إليها المشروع الاستثماري في بعض المجالات المتعلقة بالرسوم الجمركية والإعفاءات الضريبية أو تسويق بعض منتجاته[3]. فضلاً عن ذلك فإن المستثمر الأجنبي يشعر بالاطمئنان من مشاركة الدولة المضيفة له حيث يمكنه ذلك من استغلال واستثمار المشروعات الإنتاجية ذات المردود العالي[4].

وقد أخذت الدول بهذا النوع من الاستثمار وذلك بموجب القانون رقم 116 لسنة 2013 فى شأن تشجيع الاستثمار المباشر فى دولة الكويت حيث نص في المادة الثانية منه على أن: « تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية تسمى "هيئة تشجيع الاستثمار المباشر"، وتلحق بالوزير المختص.

فلقد أخذت جمهورية مصر العربية بهذا النوع من الاستثمار وذلك بموجب القانون رقم (8) لسنة 1997 بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار[5]، حيث نص في المادة الرابعة منه على أن: «تتولى الجهة الإدارية المختصة مراجعة عقود تأسيس الشركات وأنظمتها الأساسية، ويذكر في بيانات

([1]) انظر:

- Friedman, (W.) and Beguine, (J.); Joint International Business Ventures in Developing Countries, New York, 1971, P. 10.

([2]) د. على حسين ملحم: دور المعاهدات الدولية ...، المرجع **السابق، ص 9.**

([3]) د. إبراهيم محمد يوسف الفار: دور التمويل الخارجى ...، المرجع السابق، ص 272.

([4]) د. عبد الواحد الفار: الاستثمارات الأجنبية ...، المرجع السابق، ص 9.

([5]) القانون منشور فى الجريدة الرسمية، بتاريخ 1997/5/1، العدد (19) مكرر.

عقود التأسيس والأنظمة أسماء الأطراف المتعاقدة والشكل القانوني للشركة وإسمها وموضوع نشاطها ومدتها ورأسمالها ونسب مشاركة الأطراف المصرية وغير المصرية ووسائل الاكتتاب فيها وحقوق والتزامات الشركاء...».

الشكل القانوني للاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية :

يتم تحديد الشكل القانوني للاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية (المشروع المشترك) بالنظر إلى انتماء الشركاء فيه، إما إلى القطاع العام (الحكومة أو إحدى هيئاتها العامة) وإما إلى القطاع الخاص (فرداً أو شركة خاصة أو مجموعة شركات). وهنا يتعين التفرقة بين أحوال ثلاثة:

الحالة الأولى: انتماء جميع الشركاء (الأجانب والوطنيون) إلى القطاع الخاص، في هذه الحالة فإن المشروع الاستثماري المشترك يأخذ شكل الشركة الوطنية العادية التي تنص عليها تشريعات الدولة المضيفة للاستثمار. فقد تنص هذه التشريعات على أن يأخذ المشروع الاستثماري المشترك شكل الشركة المساهمة أو شكل الشركة ذات المسئولية المحدودة أو شكل شركة التضامن أو شكل شركة التوصية البسيطة أو شكل شركة التوصية بالأسهم. وفي حالة عدم وجود نص في تشريعات الدولة المضيفة للاستثمار يحدد الشكل القانوني للمشروع الاستثماري المشترك، فإنه يتحدد طبقاً لإرادة الشركاء[1].

الحالة الثانية: إذا كانت المشاركة بين القطاع العام (الحكومة أو إحدى هيئاتها العامة) وبين المستثمر الأجنبي الخاص، في هذه الحالة فإن المشروع الاستثماري المشترك يأخذ شكل الشركة الوطنية العامة إلا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك، كأن يتم الاتفاق على إنشاء المشروع الاستثماري المشترك في شكل شركة وطنية ذات نظام خاص في القانون الداخلي، فهي تتميز عن غيرها من الشركات الأخرى المماثلة بأحكام خاصة تسري عليها، إما بموجب

([1]) د. عبد الواحد الفار: الاستثمارات الأجنبية ...، المرجع السابق، ص 12.

تشريع خاص يصدر بها وإما بموجب تشريع عام يجيز هذا الوضع الاستثنائي باعتبارها مشروعاً مشتركا[1].

الحالة الثالثة: إذا كان المستثمر الأجنبي المشترك مع حكومة الدولة المضيفة هيئة عامة أو وحدة من وحدات القطاع العام التابعة للحكومة الأجنبية، في هذه الحالة فإن المشروع الاستثماري المشترك يأخذ شكل الشركة الوطنية ذات النظام الدولي أو شبه الدولي، أي أن تتمتع هذه الشركة بجنسية إحدى الدول الأطراف أو بجنسية دولة غير طرف أو بجنسية جميع الدول الأطراف في أحوال استثنائية، فهي تحافظ على طابع الشركة الوطنية ذات الجنسية، على أن تخضع للأحكام الواردة في الاتفاق الدولي. وبالنظر لتمتع هذه الشركة بجنسية محددة فإنها تخضع فيما لا يتعارض صراحة أو ضمناً مع أحكام الاتفاق الدولي المنشئ لها لأحكام القانون الداخلي لدولة الجنسية[2].

([1]) د. إبراهيم شحاته: المشروعات المشتركة في إطار التعاون العربي، مجلسة السياسة الدولية، السنة الحادية عشرة، العدد 40، إبريل 1975، ص 29.

([2]) د. إبراهيم شحاته: المشروعات المشترك ...، المرجع السابق، ص 30 – 31.

الخاتمة

يعد قطاع التأمين المتمثل بشركات التأمين من القطاعات الجاذبة للمدخرات من خلال ما تملكه من أدوات ادخارية مهمة تتمثل في وثائق التأمين على الحياة والمشاركة في الأرباح وغيرها من البرامج، وأن شركات التأمين من الشركات التي تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي مع المصارف والموارد المالية، حيث أن نشاط التأمين الذى تمارسه الشركات يعد تشاطا مكملاً الا وهو النشاط المالي الذى جعلها منشآت مالية فعالة في النظام المالي من خلال حصولها على الاقساط ومن ثم القيام بتوظيفها في مجالات استثمارية في شكل أوراق مالية استثمارات عقارية والإقراض برهن ,لتحقيق عوائد تستخدمها في الوفاء بالتزاماتها.

وتمتلك شركات التأمين الوطنية والعراقية استثمارات فعالة في المجالات الاستثمارية الصناعية ,والتجارية والسياحية ,وهذا بدوره يسهم في برامج التنمية , وأن شركات التأمين تبذل الجهود كلها للمساهمة في الأنشطة الاستثمارية في مجالات الاقتصاد كافة لو توفرت لها الإمكانيات الملائمة كلها لتحسين مستوى أعمالها.

ومن العراقيل المهمة التي تواجه شركات التأمين هي غياب الوعي التأميني لدى الأفراد فضلا عن غياب الدور الاعلامي لمؤسسات التأمين والترويج لخدماتها وعدم قيام شركات التأمين بتطوير منتجاتها بما يتلاءم مع احتياجات السوق، وتختلف الأساليب المتبعة في مجال الإصدار والتعويض ,إذ أن الأسلوب اليدوي هو السائد في إنجاز الأعمال مما يؤدي إلى تأخر حسم الإجراءات

1- النتائج

1) يعتبر تدفق رؤوس الأموال من الشمال إلى الجنوب ضروره مهمه لتحقيق النمو الإقتصادى
2) يتصف الإقتصاد العالمى فى نهاية الألفيه الثانيه وبداية الألفيه الثالثه بتنامى ظاهرة العولمه الماليه وإنفتاح الأسواق العالميه وما تبعها من موجة تدفقات للإستثمار الأجنبى المباشر نحو أقاليم العالم المختلفه

3) أدت حدة المنافسه العالميه على الأسواق والفرص الإستثماريه والإصلاحات التى تنفذها معظم الإقتصادات الناشئه والناميه إلى طفره كبيره فى حجم الإستثمارات العالميه وأصبحت الإستثمارات الأجنبيه المباشره تمثل الحجم الأكبر فى الإقتصاد العالمى
4) فى ظل العولمه الماليه حيث أصبح هذا النوع من النشاط ينظم الإقتصاد الدولى أكثر من التجاره ، فلقد تسارعت موجة تدفق الإستثمارات الأجنبيه المباشره بفعل العولمه الماليه التى تتميز بعملية إندماج الأسواق الماليه وحرية تحركات رأس المال بين الأسواق وإزالة نظم الرقابه الماليه والنقديه وحرية تحرك الأصول الماليه عبر الحدود
5) عولمة النشاط المالى هى مرحله مجسده لمرحلة التحرريه الإقتصاديه وسقوط منطق الحواجز وهى مرحله مكمله لمرحلة التحرريه التجاريه بإشراف منظمة التجاره العالميه وعولمة الإنتاج والتجاره . والعولمه الماليه باتت من الوسائل التى تجرد الدول الناميه من كل دفاعاتها الإقتصاديه .
6) تتعرض إستثمارات قطاع التأمين لمخاطر الإستثمار المالى والمخاطره هى إحتمال إختلاف العائد الفعلى للإستثمار قياساً بالعائد المتوقع من ذلك الإستثمار ، فالأول هو العائد الحقيقى من الإستثمار المتاح ، فى حين يكون الثانى متوقعاً ، إذ قد يتحقق أو لا وعلى حسب درجة المخاطره ، لذلك ففى الحالات التى تنعدم فيها المخاطر تتساوى فيها العوائد المتوقعه مع العوائد الفعليه
7) هناك إحتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئه ، فإذا كانت هناك إحتماليه عاليه فى أن تكون التنبؤات خاطئه فعند ذلك ستكون درجة المخاطره عاليه أما إذا كانت الإحتماليه منخفضه فإن درجة المخاطره ستكون منخفضه أيضاً .
8) لا يستطيع المستثمر فعل شىء لتجنب هذه التقلبات القصيرة الأجل فى أسعار الأسهم المصاحبه لتلك الأحداث ، ومن أهم المخاطر السوقيه نجد المخاطر الناتجه عن إستثمار الأموال فى الأجل القصير فى سوق الأسهم

، فإذا كانت الحاجه إلى الأموال المستثمره فى لحظة حدوث تدهور فى سوق الأسهم فإن المستثمر مضطر للبيع بخساره

2- الدراسات

من واقع دراستنا لدور التأمين فى جذب الإستثمارات الأجنبيه المباشره فى الدول الناميه يمكن أن يكون هناك بعض الدراسات المستقبليه التى تعرض بشكل أكثر توضيحاً لمثل هذا الدور وذلك على النحو التالى :-

1) يجب إستغلال التأمين خصوصاً فى المخاطر التى يتعرض لها المستثمر بإعتباره أحد الضمانات الفاعله فى تطوير معدلات الإستثمار المباشر فى الدول العربيه .
2) العمل على الربط بين التأمين كأحد محاور الإستثمار ومشروعات البنيه التحتيه طويلة الأجل ودخول مستثمرين جدد فيها .
3) تطوير النظم القانونيه المصريه فى تفعيل دور التأمين كأحد آليات تطوير الإستثمار الأجنبى

المراجع

أولاً :- المراجع باللغه العربيه :-

1) طرابش ابراهيم، بربري محمد أمين، دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تنشيط سوق الأوراق المالية : دراسة حالة سوق الاوراق المالية بمصر 2004-2017، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 7 يونيو 2019

2) زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الإسكندرية، مطبعة الفتح، دون تاريخ نشر،

3) فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة الخارجية، للدول النامية، مكتبة مديولي، الطبعة الأولى القاهرة 2000

4) رضا مصيلحى احمد إسماعيل ، اثر الاستثمار الاجنبى المباشر على سوق العمل فى قطاع البترول ، رسالة ماجستير ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، المعهد القومي للإدارة العليا ، 2005

5) مختار الصحاح (ص26) مادة (أ م ن)، المنجد الأبجدي.

6) المعجم الوسيط (28/1) مادة (أمن) . ورمز له مج وهو اللفظ الذي أقرّه مجمع اللغة العربيّة .

7) تاج العروس من جواهر القاموس ص 149/6 مادة ثمر. لسان العرب، 406/4 مادة ثمر.

8) قطب مصطفى، الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النقاش للنشر، الأردن، ط1، 1420، 17،20.

9) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، جـ6 / ص 88، دار الكتاب العربي، لبنان ، ط 2، 1402.

10) الدردير، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، جـ5 / 181، مطبعة الحلبي.

11) النووي, المجموع شرح المهذب, جـ189/14, الناشر زكريا يوسف, مطبعة الإمام .

12) الشيرازي, المهذب في فقه الإمام الشافعي, جـ159/1, مطبعة الحلبي بمصر .

13) مونيه جمعي ،التحكيم كنظام لتسوية منازعات الاستثمار الأجنبي في ظل القانونين الجزائري والمصري : مع إلقاء الضوء علي اتفاقية واشنطن لسنة 1965، رسالة ماجستير ،جامعة القاهرة ،كلية الحقوق ،2009

14) عبد الله الشاملي شمس الدين، إدارة سياسات الاستثمار في الدول النامية دراسة مقارنة مع التركيز علي مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007

15) ماجد احمد يوسف أبوتكية، دور حوافز وضمانات الاستثمار في التنمية الاقتصادية في السودان.منذ 1989 ،رسالة ماجستير،القاهرة ،جامعة الدول العربية،معهد البحوث والدراسات الإفريقية،2010

16) رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، القاهرة، المكتبة العصرية، 2007

17) عبد العزيز سعد يحيى النعماني، المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في اليمن ومصر ، القاهرة، رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2..2.

18) فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات، القاهرة، دار النهضة العربية، 2008

19) شيرين محمد حنفي محمود، إصلاح البنية التشريعية والمؤسسية وأثرهما على معدلات نمو الاستثمار خلال الفترة (1990–2006)، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2009

20) عبد الله الشاملي شمس الدين، إدارة سياسات الاستثمار في الدول النامية دراسة مقارنة مع التركيز علي مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر 2007

21) جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، تعريب طه منصور، دار المريخ الرياض

22) الشركة العربية لمصائد الأسماك، الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية، بحث مقدم لندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 1997، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ص 177.

23) حميد جاسم الجميلي ، تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العالمي – الأبعاد والانعكاسات ، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، المجلد 24/3 ، العدد 69 ، 2004

24) احمد منير، عولمة الأسواق المالية وأثرها علي التنمية للدول النامية، مع الإشارة للسوق الكويتي، الكويت، بحث مقدم الي المؤتمر العلمي الرابع للريادة والإبداع، استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، 2005

25) ليندا فضل ضيا، خصوصية التحكيم في حل المنازعات المتصلة بالاستثمار وفقا لمعاهدة واشنطن 1965 ، رسالة ماجستير ، جامعة بيروت العربية 2008 ،ص44.

26) حميد جاسم الجميلي ، تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العالمي – الأبعاد والانعكاسات ، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، المجلد 24/3 ، العدد 69 ، 2004 ، ص134

27) رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، القاهرة، المكتبة العصرية، 2007

28) علا عادل عبدالعال، دور الاستثمار الاجنبي غير المباشر في تنشيط البورصة المصرية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 63-64، السنة 2013

29) رضا محمد احمد محمدين، الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة في الأسواق الناشئة: دراسة نظرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2013

30) اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة بين تركيا كوريا الجنوبية ومصر، القاهرة، الدار الجامعية، 2005

31) محمد صقر، وآخرون، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية (اللاذقية: جامعة تشرين، المجلد 28، العدد3، 2006

32) إبراهيم بن سلمة، الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة "تجربة سابك" بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة، وزارة الخارجية، الرياض، 1418

33) عبد الله السلامة, الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية, بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي بالمملكة, وزارة الخارجية, الرياض, 1418

34) الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية, دور الشركات المتعددة الجنسية في التنمية الاقتصادية, 1989,

35) باسل البستاني, الاقتصاد السياسي للفقر, ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع فريق خبراء بشأن تحسن مستويات المعيشة في دول المشرق العربي, اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا, الأمم المتحدة, 1999.

36) برهان الدجاني، الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل، ج 5، الناشر اتحاد الغرف العربية، 1990، ص 77؛ الغرفة التجارية بالدمام، الحوافز المتاحة للاستثمارات الصناعية الأجنبية بالمملكة ودول عربية وآسيوية، بحث مقدم إلي ندوة الاستثمار الأجنبي بالمملكة, وزارة الخارجية، الرياض، 1418

37) رشيد العنزي، قواعد المعاملة في الاتفاقيات الدولية المنظمة للاستثمار، بحث مقدم لندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة، وزارة الخارجية، الرياض، 1418،
38) أبو يوسف، الخراج، تحقيق محمد البناء، دار الإصلاح للنشر
39) شوقي دنيا، القواعد الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية وغير الإسلامية، بحث مقدم إلي مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، جامعة الأزهر، 1420هـ
40) الشريف الرضي, نهج البلاغة, طبع بمطبعة الحلبي, القاهرة,
41) البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1420، جدول رقم 9، ص 440.
42) جامعة القاهرة، تقرير التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 39
43) أحمد الحربي، التمويل الأجنبي وموقف الإسلام منه، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى ، ص 478-481؛ فايز محمد على، الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية، دار الرشيد للنشر، بغداد, 1979م
44) فرج عزت، إيهاب نديم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية، جامعة الأزهر، 1420هـ
45) سمير كرم، الشركات متعددة الجنسية، معهد الإنماء العربي، لبنان، ط1، 1976
46) برهان الدجاني ، الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل ، ج 5 / 77، اتحاد الغرف العربية عام 1990.
47) الغرفة التجارية بجدة ، الاستثمارات العربية المشتركة في المملكة، إعداد مصطفى صبري ، بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة ، وزارة الخارجية ، الرياض ، 1418.
48) إيناس صالح، الاستثمارات العربية المباشرة في النشاط الاقتصادي المصري، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، 2000

49) باسل البستاني ، الاقتصاد السياسي للفقر, ورقة عمل قدمت إلى اجتماع فريق خبراء بشان تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، القاهرة ، 1997، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة، 1999.

50) عبد المطلب عبد الحميد، مدى فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، عدد 2 ، 1988

51) كرم، الشركات متعددة الجنسية، معهد الإنماء العربي، لبنان، ط1، 1976

52) برهان الدجاني ، الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل ، ج 5 / 77، اتحاد الغرف العربية عام 1990.

53) الغرفة التجارية بجدة ، الاستثمارات العربية المشتركة في المملكة، إعداد مصطفى صبري ، بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة ، وزارة الخارجية ، الرياض ، 1418

54) إيناس صالح، الاستثمارات العربية المباشرة في النشاط الاقتصادي المصري، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، 2000

55) عبد الواحد الفار، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية ، عالم الكتب، القاهرة

56) باسل البستاني ، الاقتصاد السياسي للفقر, ورقة عمل قدمت إلى اجتماع فريق خبراء بشان تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، القاهرة ، 1997، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة، 1999

57) عبد المطلب عبد الحميد، مدى فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، عدد 2 ، 1988

58) خليل عطية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العددان (43– 44), 1994

59) عز الدين عبد الله: القانون الدولي الخاص، الجزء الثاني: تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة التاسعة، 1986،

60) مدحت أيوب: الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، الإمارات العربية المتحدة، إصدار مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشون الإعلام، يونيو 2005،

61) أحمد الكواز: الاستثمار الأجنبي المباشر "حالة دولة الكويت"، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2009

62) إبراهيم محمد يوسف الفار: دور التمويل الخارجي فى تنمية اقتصاديات البلاد النامية "مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية"، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1984

63) سامي عبد الباقي أبو صالح: الإطار القانوني للاستثمارات الأجنبية في مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002 – 2003

64) السيد عبد المولى: فائض الأموال العربية وإمكانية استثماره فى المنطقة العربية، مجلة القانون والاقتصاد للبحوث القانونية والاقتصادية، السنة الخامسة والأربعون، العددان الأول والثانى، مارس – يونيو 1975

65) خالد سعد زغلول حلمي: قانون الاستثمار المباشر ودوره في تفعيل القطاع الخاص الكويتي، مجلة المحامى الكويتية، السنة التاسعة والعشرون، يناير / فبراير / مارس 2005

66) حسنى خليل محمد: مشاكل تدفق الأموال الأجنبية إلى الدول النامية، مجلة مصرالمعاصرة، السنة الرابعة والستون، العدد 352، أبريل 1973

67) محمود حسين مطر: نموذج مقترح لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 59، ص 94؛. هيل عجمي جميل: الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في

الدول النامية، الحجم والاتحاه والمستقبل، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، العدد 32، 1999

68) ثيودور موران: الشركات المتعددة الجنسيات، الاقتصاد السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر، ترجمة جورح خورى، الأردن، عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1994

69) فريد أحمد قبلان: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات، "دراسة مقارنة (كوريا الجنوبية – ماليزيا – المكسيك – مصر – الأردن – تونس، البحرين)، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية، 2008

70) الوليد صالح عبد العزيز: دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل= =التطورات العالمية المعاصرة، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002

71) خالد سعد زغلول حلمي: النظام القانوني للاستثمار المباشر وفقاً لنظام B.O.T.، مجلة المحامى الكويتية، السنة التاسعة والعشرون، أكتوبر / نوفمبر / ديسمبر 2005،

72) حسام محمد عيسى: نقل التكنولوجيا، دراسة في الآليات القانونية للتبعية الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1987

73) حامد عبد المجيد دراز: دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة غرفة الإسكندرية التجارية، العدد 402، مايو 1979، ص 51.

74) إبراهيم شحاته: الإطار القانوني لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة والرقابة عليها، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الرابع والعشرون، 1968، ص 156

75) -.

76) إبراهيم شحاته: المشروعات المشتركة في إطار التعاون العربي، مجلسة السياسة الدولية، السنة الحادية عشرة، العدد 40، إبريل 1975

ثانياً :- المراجع باللغه الأجنبيه :-

1) Laurenceson, James, and J. C. H. Chai. 1998. Financial liberalization and financial depth in China. Savings and Development 22 (4): 393-413.
2) Beck, Thorsten, and Ross Levine. 2002. Stock markets, banks, and growth: Panel evidence. NBER Working Paper 9082, July.,2002, pp17-33.
3) Arestis, P.; Demetriades, P.; and Fattouh, B. "Financial Policies and the Aggregate Productivity of the Capital Stock." Eastern Economic Journal, 2003
4) Ross levine, sara zervos, "stock markets, banks, and economic grow ", world bank..
5) Michael leahy(2001), "contribution of financial system to growth in oecd countries", oecd, working papers n°:280
6) asli demirguc-kunt, ross levine, (1996), "stock markets, corporate finance and economic growth: overview", world bank, working paper wps 678-37.
7) Romer, (P.M.); 1993 Two Strategies For Economic Development Using Ideas and Producing Idea, Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economies 1992, (Washington, D.C., World(, PP. 63 – 98.

8) Fatouros, (A.A.); Government Guarantees To Foreign Investors, London, Columbia University Press, 1962
9) A. Kokko, FDI, Host country characteristics and spillovers, Stockholm School of Economics, 1992.
10) Friedman, (W.) and Beguine, (J.); Joint International Business Ventures in Developing Countries, New York, 1971, P. 10
11) International Monetary Fund, I.M.F. Balance of Payments Yearbook, IMF, Washington D.C. 1964. Vol. 16
12) Markesan, (J.R.); Foreign Direct Investment And Trade, University of Adelaide Australia, 2000